جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني

The Impact of Industrial Exports on the Jordanian Trade Balance

إعداد

ماهر مجيد مهوس الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول

2018/2019

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويــض

أنا ماهر مجيد مهوس الجبوري أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع:

التاريخ: / /2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقرار

إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالـب: ماهر مجيد مهوس الجبوري

التخصص: قسم اقتصاديات المال والأعمال الكلية: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني .

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية . كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب: التاريخ: / /2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني للفترة (1998-2017)

The Impact of Industrial Exports on the Jordanian Trade Balance for the Period (1998-2017)

وأوصي بإجازتها بتاريخ: / /2018 م

إعداد

ماهر مجيد مهوس الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
أ.د . حسين علي الزيود	مشرفا ورئيساً	.....
أ.د. ابراهيم محمد احمد البطاينة	عضواً	.....
د . عبدلله محمد عبدلله الغزو	عضواً	.....
أ.د . بسام علي الدسيت	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

اهدي هذا الجهد المتواضع إلى عائلتي

..... والدتي (رحمها الله) .... معلمتي الأولى ومصدر الهامي المتجدد

..... والدي (رحمة الله) موجهي ومرشدي في مسيرة الحياه .. وكلما ضاقت السبل .

.....الاشقاء والشقيقات .... الذين كانوا سنداً ومعيناً وخير ناصح أمين .

..... (ام عامر)..... رفيقة درب الحياه ... ومشوار العمر ... التي قاسمتني همي وألمـــــــــــي .....

.....ابنائي وبناتي ..... قرة عيني واملي في هذه الحياه .....

.....إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

يا رب لك الحمد والشكر على ما أنعمت علي من نعمك العظيمة ، بأنك منحتني التوفيق والسداد والعلم والقوة والمعرفة والمقدرة من أجل إتمام هذا الجهد المتواضع ، ففي بداية كلامي يسرني بأن أتقدم بالشكر الجزيل والموصول للأستاذ الدكتور حسين الزيود نائب رئيس جامعة ال البيت لشؤون الاستثمار الذي قام بالتكرم مشكوراً بالإشراف على رسالة الماجستير خاصتي ؛ اذ لم يألوا جاهدا ولو في أي لحظة من اللحظات بأن يقدم لي المشورة والنصح والإرشاد وذلك طوال فترة إعدادي لهذه الرسالة

ويسعدني أيضاً أن أتقدم بالشكر والامتنان الخالص لكافة الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الكريمة والموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ، من أجل إبداء ملاحظاتهم القيّمة بذلك الخصوص .

كما ولا يسعني الا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعظيم لكل فرد شجعني وساهم في مساندتي حتى انجز هذا الجهد سواء كان من أهلي أو أصدقائي أو زملائي ، والذين يعود لهم الفضل بعد الله تعالى في دفع وإنجاح وإتمام هذه الرسالة ، وذلك لما قدموه من دعم لي ،

وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت ونوابه الكرام ، وأخص بالذكر عطوفة عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسادة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية فيها وخاصة قسم اقتصاديات المال والأعمال ، وأيضا كافة الافراد العاملين بالجامعة على حسن تعاملهم وعلى جهودهم الكبيرة التي يبذلونها في رعاية طلاب هذه الجامعة العظيمة والمتميزة .

الباحث: ماهر مجيد مهوس الجبوري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويــض.....ب

اقرار.....ج

قرار لجنة المناقشة.....د

الاهداء.....ه

الشكر والتقدير.....و

قائمة المحتويات.....ز

قائمة الجداول.....ط

قائمة الأشكال.....ي

الملخص.....ك

Abstract.....ل

الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....1

1-1 المقدمة.....2

2-1 مشكلة الدراسة.....3

3-1 أهمية الدراسة.....3

4-1 أهداف الدراسة.....4

5-1 فرضيات الدراسة.....4

6-1 التعريفات الاجرائية للدراسة.....4

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....5

1-2 المبحث الأول: الصادرات الصناعية.....6

2-2 المبحث الثاني: الميزان التجاري الأردني.....27

3-2 المبحث الثالث : الاقتصاد الأردني.....36

4-2 المبحث الرابع : الدراسات السابقة.....40

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات) 48
1-3 منهجية الدراسة: 49
2-3 مصادر جمع المعلومات: 49
3-3 الاختبارات المستخدمة: 49
4-3 فرضية الدراسة: 56
الفصل الرابع نتائج الدراسة وتوصياتها 58
1-4 نتائج الدراسة 59
2-4 توصيات الدراسة 60
المراجع 61

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
(1)	تطور الصادرات الأردنية
(2)	الصادرات الصناعية ومساهمتها في الصادرات الاجمالية
(3)	العجز المتزايد في الميزان التجاري الأردني مقابل الصادرات والواردات الاجمالية
(4)	اختبار فيليبس بيرن (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)
(5)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي
(6)	نتائج اختبار تجانس التباين
(7)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
(8)	نَتائِج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
(9)	نَتائِج الانحدار المتعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
(1)	تطور الصادرات الصناعية الأردنية للأعوام 1998-2017
(2)	تطور الصادرات الصناعية الأردنية للأعوام 2011-2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني

اعداد

ماهر مجيد مهوس الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور: حسين الزيود

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني للفترة (1998-2017) , اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة ، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى .

أظهرت نتائج الاختبارات للبيانات المستخدمة أنّ معظمها غير مستقرة عند المستوى ، حيث أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول ، واظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني ، كما كانت قيمة معامل التحديد (R2) 0.30 ، اذ بلغت قيم معامل التأثير للصادرات الصناعية (-0.835) .

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تركيز الأردن على تطوير هيكل إنتاجي متنوع والتقليل من الاعتماد على المنتجات الأولية في هيكل الصادرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Impact of Industrial Exports on the Jordanian Trade Balance

By

Maher Majeed Mhawes Al - Jbouri

Supervisor

Prof. Hussein Al - Zeaud

The study aims to measure the impact of Industrial Exports on the Jordanian Trade Balance of the Period (1998-2017) . The methodologies adopted in this study are mainly based on linear regression model , by using Least squares method to test hypotheses .

The empirical results show that the most of the variables under investigation are non-stationary at their levels , and they become stationary at their first differences therefore , The study results indicates that there is statistical significance effect of Industrial Exports on the Jordanian Trade Balance , and value of Coefficient of determination (R2) 0.30 , and Coefficient of Industrial Exports (-0.835) .

The study recommended the need to focus on developing a diversified production structure , reducing dependence on primary products in its export.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 التعريفات الاجرائية للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من العوامل المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ما تؤديه من زيادة في كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية داخل الدولة الواحدة وبين الدول لضمان الاستخدام الاقتصادي الأمثل لها ، وما ينتج عنها من استغلال امثل في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، فقد اشتمل الفكر الاقتصادي الحديث على عدد من الأفكار التي تولي أهمية كبيرة للنشاط التصديري باعتباره ركنًا اساسيًا في عملية النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء ، وخاصة في ظل انتهاج العديد من دول العالم سياسة تحرير الأسواق والانفتاح التجاري، نظرا لما تحققه هذه الصادرات من منافع ومكاسب للدول المصدرة، كتوفر العملات الصعبة ، وخلق فرص عمل، وتحسين في هيكل ميزان المدفوعات ، والحد من العجز في الميزان التجاري للدولة . تكون معدلات النمو في الصناعات التصديرية للعديد من الدول النامية عالية نسبيا كون أن التنمية الصناعية في هذه البلدان تستوجب تطوير الهيكل الصناعي الذي يستند عليه النشاط التصديري ذي العلاقة بسياسة تشجيع الصادرات الصناعية ، فكلما كان الهيكل الانتاجي مرن ومتنوع كلما كان هناك وجود علاقة ايجابية بين الناتج الصناعي ومعدل نمو الصادرات الصناعية. فقد حققت الصادرات الصناعية في الأردن تطوراً ملحوظاً وذلك خلال السنوات القليلة الماضية ، نتيجة لتبني الدولة سياسة التنويع الاقتصادي ، والعمل على زيادة مصادر الدخل ، وتنمية وتطوير الصادرات، حيث ركزت الدولة على تطوير قطاع الصناعة باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، وعليه تسعى هذه الدراسة الى قياس أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني من خلال فهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري , واتخاذ تدابير جديدة لزيادة حجم الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي ، وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري في الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 مشكلة الدراسة .

تتمثل مشكلة الدراسة في أن العديد من الدول النامية ومنها الأردن . الذي يعاني من تحديات كبيرة تتمثل في عجز مزمن في الميزان التجاري ، والذي أحدث خلل كبير ومثير للقلق في الاقتصاد ، الأمر الذي تطلب مواصلة البحث في العوامل المسببة لهذا العجز وتحديدها ، خاصة في اقتصاد يشكوا من ضعف في البنية التحتية ، ويعاني ايضا من ارتفاع في أسعار المواد المستوردة ، وبالتالي فإن هذا العجز مثير للقلق , من خلال خروج كميات كبيرة من العملات الصعبة خارج الدولة ، بدلا من المحافظة عليها والعمل على زيادتها من خلال تطوير الصادرات وتنميتها وخاصة الصناعية منها .

وبناء على ما سبق يمكن للباحث صياغة مشكلة الدارسة في التساؤل التالي:

السؤال الرئيسي : هل يوجد أثر للصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني ؟

3-1 أهمية الدراسة .

تكمن أهمية الدراسة النظرية في أن عملية التصدير تعد أحد الأهداف الاستراتيجية التي أكدتها الدراسات الاقتصادية وخطط التنمية والتي تؤدي الى احداث تغيير حقيقي في البنية الاساسية للاقتصاد الوطني ، كما تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تعتبر من الدراسات القليلة التي ركزت على تنمية وتطوير الصادرات الصناعية في تخفيض عجز الميزان التجاري الأردني .

أما اهمية الدراسة العملية فتكمن باعتبار التصدير بمثابة الحل الاساسي لمشكلات فائض الانتاج والمخزون بالإضافة الى أنه يساعد في تدعيم الميزان التجاري وتوفير العملات اللازمة لاستيراد مستلزمات الانتاج ، وزيادة فرص تشغيل الموارد البشرية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-1 أهداف الدراسة .

بناءا على عناصر مشكلة الدراسة السابق ذكرها تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرَف على اثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني .

2- تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤدي الى عجز الميزان التجاري الأردني .

5-1 فرضيات الدراسة .

تهدف الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = \leq 0.05$) للصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني .

6-1 التعريفات الاجرائية للدراسة .

وفقاً لمتطلبات هذه الدراسة ، فقد تم عرض تعريف مصطلحات الدراسة سواء للمتغير المستقل أو التابع، وكما يلي :

- الصادرات الصناعية : هي مجموعة من السلع التي ينتجها الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الحكومية ويتم تصديرها الى الأسواق الخارجية ، من خلال ربط الاقتصاد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر الهيكل الاساسي في الميزان التجاري".

- الميزان التجاري : هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات خلال فترة زمنية محددة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبحث الأول: الصادرات الصناعية .

2-2 المبحث الثاني: الميزان التجاري الأردني .

2-3 المحث الثالث: الاقتصاد الأردني .

2-4 المبحث الرابع: الدراسات السابقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبحث الأول: الصادرات الصناعية .

2-1-1 تمهيد .

يعد القطاع التصديري أداة رئيسية ومهمة من أدوات تحسين كفاءة الاقتصاد ، كون القطاع يوفر الكثير من فرص العمل ويعزز إيرادات الدولة من النقد الأجنبي ويساهم في التنمية والازدهار الاقتصادي ، بالإضافة الى أنه يحسن من أداء الشركات وربحيتها وحجم مبيعاتها وزيادة حصتها السوقية، ويكون ذلك من خلال تطوير برامج تساعد الشركات المصدرة على تجاوز المشاكل التي تعترضها وتحسين مستوى أدائها حتى تتمكن من المنافسة بكفاءة على المستوى الدولي ، ولذلك تعقد الكثير من الدول وخاصة الدول النامية آمالا كبيرة على تبني العديد من البرامج والمبادرات التي تسعى من خلالها إلى تشجيع وتنمية قطاع الصادرات لما له من دور في تحسين الأداء الاقتصادي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات ، الأمر الذي ينعكس ايجابا على مستوى الرفاه العام في الدولة (عواد، 2014) .

من هنا برزت الحاجة لدراسة الدور الذي تلعبه الصادرات وخاصة الصناعية منها في توفير العملة الصعبة التي بدورها تعالج مشكلة العجز المالي المتزايد في ميزان المدفوعات ، فمن هذه الدراسة سيتم التعرف على مفهوم الصادرات بشكل عام ومفهوم الصادرات الصناعية بشكل خاص ، والتعرف أيضا على أهمية الصادرات الصناعية ، وعلى العوامل المؤثرة بتنميتها والمحددات التي تعترضها ، ودور المؤسسات في دعم هذه الصادرات ، وكذلك التعرف على سياسات وإجراءات النهوض بالصادرات الصناعية ودورها كأداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2-1-2 مفهوم الصادرات .

تنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها ، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية ، كسياسة إحلال الواردات . فالتصدير بهذا يعد خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم ، و خاصة مع كون صادراتها من المواد الأولية لا تتميز بالاستقرار والاستمرارية ، وهذا ما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي , حيث أظهرت العديد من الدراسات عددا من المفاهيم التي تسعى إلى تعريف الصادرات .

فقد عرفها بن سالم (2016) بأنها" عملية تقوم بها الدولة للدخول الى الأسواق الدولية عن طريق إخراج السلع والخدمات خارج حدودها، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة ".

ويعرفها عمر (2007) على أنها "مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها الى خارج حدودها ".

أما الشمري (2014) فقد عرف الصادرات بأنها " المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتي تتمثل بشحن السلع وتقديمها إلى بلدان أخرى ليتم بيعها أو تداولها ونقلها للأجانب".

ويعرف النجار،(2002) الصادرات بأنها "قدرة الدولة أو إحدى مؤسساتها أو الشركات فيها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومالية ومعلوماتية وغيرها الى أسواق الدول الخارجية العالمية ، بغرض تحقيق أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو في الاقتصاد .

وعرفها عبد الرزاق (2010) على أنها " عملية يتم فيها نقل كافة الممتلكات الفائضة للدولة سواء أكانت هذه الممتلكات طبيعية أو مصنعة (سلعية , خدمية) إلى الدول التي هي بحاجة لها ، مقابل الحصول على عائد عادة ما يكون بالعملة الصعبة .

على ضوء التعاريف السابقة للصادرات يتم استنتاج المضامين التالية:

1- أن الصادرات عملية تدفق السلع والخدمات الى أسواق خارج حدود الدولة لتحقيق منفعة ماديه.

2- أن الصادرات تعني قدرة الدولة متمثلة بكافة قطاعاتها في دخول الأسواق الدولية مقابل منفعة مالية غالبا ما تكون بالعملة الصعبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تعد الصادرات محرك أساسي ومهم في تحسين الأداء الاقتصادي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات للدولة .

بناءا على التعريفات السابق ذكرها يمكن تعريف الصادرات على أنها: هي عملية تدفق السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الدولة الى أسواق خارج حدودها بغية تحقيق منفعة مالية معينة غالبا ما تكون بالعملة الصعبة من أجل تحسين الأداء الاقتصادي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات .

3-1-2 أهداف الصادرات .

تعد الصادرات من أهم المتغيرات الاستراتيجية التي يخطط لها من خلال علمية التنمية الاقتصادية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي ومن أهم الأنشطة الرئيسية والضرورية لدعم ميزان المدفوعات، وموردا أساسيا لتغطية احتياجات الدولة من مختلف السلع التي يتم استيرادها من الخارج، فأهداف الصادرات كثيرة نذكر منها ما يلي . (القحطاني ، 2009):

1- تعد الصادرات أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي أكدت عليها خطط التنمية الاقتصادية والذي يعمل على احداث تغييرات حقيقية في الاقتصاد الوطني .

2- تهدف الصادرات الى التحول المستمر تجاه التنويع في القاعدة الانتاجية من خلال الاعتماد على القطاع التصنيعي كعنصر أساسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

3- تعد الصادرات أحد أسهل الطرق للدخول الى الأسواق العالمية ، كونه عملية لا تتطلب التزام عالي من قبل الدولة ، فالدول المتقدمة والنامية تجد في التصدير طريقا سهلا وجذابا من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق العالمية .

4- تتيح الصادرات للدولة المصدرة زيادة في معدلات النمو في اقتصادها من خلال الزيادة في الطاقة الانتاجية لها مع توفير فرص العمل للمواطنين فيها .

5- تعد الصادرات من العوامل المهمة والحاكمة في عملية دعم ميزان المدفوعات مع احداث التوازن الخارجي للدولة وتــدعم الاحتياطيات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تعد الصادرات بمثابة أحد الحلول الأساسية لمشاكل الفائض في طاقات الانتاج لدى قطاعات الدولة المختلفة لاستغلال مواردها المتاحة بشكل جيد .

7- تهدف الصادرات الى التنويع في مصادر الدخل الوطني وتـدعم الميزان التجاري وتوفر العملات الصعبة التي تلزم لاستيراد مستلزمات الانتاج .

2-1-4 تخطيط الصادرات .

من مستلزمات عملية تخطيط الصادرات هي مدى التطور الفعلي للهيكل السلعية المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع . وكذلك مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية

، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية ، بالإضافة إلى مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع صناعية جديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا ، وكذلك مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها وموقعها في السوق. (العلاوي 2007) . كما اتبعت الكثير من الدول الصناعية الناشئة كدول شرق أسيا مثل كوريا وماليزيا أساليب للتخطيط المباشر للصادرات في هذه البلدان ، وذلك من أجل تنمية وتطوير الصناعات والأنشطة التصديرية ذات المردود الاقتصادي العالي والجيد لتعزيز العلاقات واستغلال القدرات التنافسية ، فهناك مجموعتين رئيسيتين يتم استخدامهما في تحديد الهيكل السلعي الأمثل للصادرات هما: (بابكر، 2006):

1-مجموعة المؤشرات التخطيطية قصيرة الأجل : يتم التركيز في هذه المجموعة من المؤشرات على سيولة وربحية المشروعات التصديرية ، ومن أهم مؤشرات هذه المجموعة:

أ- العائد من العملات الأجنبية لوحدة التكلفة المحلية (R1) .

$$R1=\frac{Xi}{Ci}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن xi صادرات السلعة بالعملات الأجنبية. و Ci تكلفة انتاج السلعة بالعملة المحلية

ب- صافي العائد من العملات الأجنبية لوحدة التكلفة المحلية (R2).

$$R2=\frac{Xi-Mfi}{Ci-Mdi}$$

حيث أن: Mfi قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة لإنتاج السلعة بالعملة الاجنبية . Mdig قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة بالعملة المحلية .

وتبعا لهذه المؤشرات فكلما زادت قيمة المؤشر ارتفعت السلعة المصدرة بسلم الأولويات .

2-مجموعة المؤشرات التخطيطية متوسطة وطويلة الأجل : يتم تطبيق واستخدام هذه المجموعة من المؤشرات في عملية تقييم الصناعات التصديرية المراد انشائها أو الصناعات التصديرية التي يراد تأهيلها وتطويرها ، ومن أهم مؤشرات هذه المجموعة:

أ- التكلفة الاجمالية المطلوبة للحصول على وحدة من النقد الأجنبي (E).

$$E=\frac{I+C.T}{Xf.T}$$

حيث أن: I مقدار الاستثمار بالعملة المحلية .

Xf صافي العائد السنوي بالعملات الصعبة .

T عدد سنوات استغلال المشروع .

ب- صافي التكاليف من العملات الأجنبية لوحدة التكلفة المحلية (T) .

$$T=\frac{If}{Xf}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن: If تكاليف الاستثمار بالعملات الاجنبية .

في الواقع تتضمن هذه المجموعة من المؤشرات عدد من المشاكل مثلها كمثل مؤشرات الجدوى المالية للمشروعات من أهمها : صعوبة التنبؤ باتجاهات النفقات والأسعار سواء المحلية أو العالمية في المدى المتوسط والطويل المدى، غير ان هذه المجموعة من المؤشرات التي تعد في غاية الضرورة والأهمية لانتقاء الصناعات والأنشطة التصديرية بشكل جيد ، وبالتالي فهي تعد أداة أساسية ومهمة في عملية رسم السياسات التحفيزية التي تهدف الى تحسين وتعزيز القدرات والمزايا التنافسية للاقتصاد الوطني .

2-1-5 اجراءات تنمية الصادرات في الأردن .

تبرز أهمية دراسة تنمية الصادرات من الدور الأساسي والمهم التي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تقوم الصادرات بمواجهة اعباء التنمية الاقتصادية، وتعمل أيضا على

تمويل شراء كافة المواد الأساسية المستوردة من البلدان الرأسمالية، حيث يعد الأردن أحد البلدان النامية التي هي بحاجة ماسة وضرورية الى تنمية صادراتها لما لتلك الصادرات من أهمية كبيرة في تخفيض العجز الحاصل في الميزان التجاري للدولة، وتقليص نسبة البطالة في المجتمع، ولهذا سعت الحكومة الأردنية الى تنمية صادراتها فقد قامت باتخاذ جملة من الاجراءات التي تساهم بصورة مباشرة في زيادة الصادرات الى الدول العربية والأجنبية ، ومن أهمها(القريوتي ، 2008):-

1- تشجيع فتح شركات متخصصة تكون عملها ومهمتها تصدير المنتجات الأردنية الى معظم البلدان الخارجية ، وإعطائها كل الحوافز والإعفاءات التي تمنح للمصدرين .

2- تشجيع المراكز التجارية على فتح فروع لها في معظم الدول العربية والاجنبية مع حثها بالاستمرار في اقامة العديد من المعارض المتخصصة .

3- تعيين أعداد من الملحقين التجاريين في العديد من بلدان العالم التي تهتم بذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دمج مؤسسة المناطق الحرة بكافة فروعها بمؤسسة المدن الصناعية .

5- تقديم كافة الدعم للصادرات الأردنية من خلال اعفائها من ضريبة الانتاج والرسوم والضرائب الجمركية .

6- قيام البنك المركزي الاردني بتقديم السلف المالية لتشجيع الصادرات الوطنية للبنوك المرخصة والشركات المالية ، وذلك حسب قانون تشجيع الصادرات .

ومن خلال هذه الاجراءات ادت الى دفع عجلة التطور الاقتصادي من خلال قيامها بالعديد من المبادرات والبرامج التي تدعم قطاع الصادرات في الأردن وتمثلت هذا البرامج والمبادرات في تأسيس" مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية " والتي أصبحت تسمى فيما بعد باسم " المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية "وهي مؤسسة باشرت أعمالها عام 2005 وتهدف هذه المؤسسة إلى تنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة وتدعمها وتعمل على زيادة حجم

الصادرات والفرص التصديرية إلى الأسواق العربية والدولية ، لتساعد الشركات المصدرة على تجاوز أي معوقات في التصدير وتحسن من مستوى أدائها لتمكنها من دخول سوق المنافسة بكفاءة على المستوى الاقليمي والدولي (الظلاعين ، 2017) .

6-1-2 مبررات تنمية وتشجيع الصادرات .

يشيد مؤيدين سياسات تنمية وتشجيع الصادرات للسلع التي يتم تصنيعها وحتى الأولية منها بالمنافع والفوائد التي تعود من النمو في التجارة الخارجية الحرة بين الدول، وكان من أهم المبررات التي دفعت العديد من هذه الدول وخاصة الدول النامية منها لتنمية وتشجيع الصادرات ما يلي (جسام ، 2015):

1- استعانة عدد من الدول بالتجارب العديدة الناجحة التي حدثت في دول جنوب شرق اسيا التي قامت بتبني وتطبيق الاستراتيجيات الصناعية الموجهة للتصدير وفي مقدمتها كوريا الجنوبية وماليزيا وتايوان وسنغافورة .

2- اتباع سياسة تنمية وتشجيع الصادرات بشكل ملحوظ ومتزايد من قبل العديد من الدول النامية، حيث أن الصادرات الاكثر نجاحاً كانت في هذه الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دفعت التغيرات السريعة والمتطورة للصادرات على تعجيل دفة النمو الاقتصادي ، حيث أثبتت تجارب العديد من الدول النامية التي تبنت سياسة تنمية وتشجيع الصادرات كأحدى الاستراتيجيات التنموية الاقتصادية بأنها تزيد من وسائل النمو الاقتصادي بشكل أسرع مما يتحقق في ظل اتباع سياسة إحلال الواردات أو حتى السياسات الأخرى .

4-تزايد اهتمام الاقتصاديين بتنمية وتشجيع الصادرات بحيث تركزت أكثر جهودهم في عمليات البحث والتحليل للعلاقة بين نمو الصادرات والتنمية الاقتصادية (تودارو، 2010) .

2 -1-7 تطور الصادرات الأردنية خلال الفترة (1998-2017) .

الجدول رقم (1) يبين تطور الصادرات الأردنية

السنة	اجمالي الصادرات (مليون دينار)
1998	1046.382
1999	1061.363
2000	1080.827
2001	1372.350
2002	1546.758
2003	1675.075
2004	2316.616
2005	2580.213
2006	2919.320
2007	3193.787
2008	4481.123
2009	3599.156
2010	4276.984

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2011	4885.837
2012	4749.750
2013	4805.243
2014	5163.209
2015	4797.358
2016	4396.351
2017	4584.224

المصدر :إحصائيات البنك المركزي الأردني-التجارة الخارجية

الشكل رقم (1) يبين تطور الصادرات الصناعية للفترة من 1998-2017

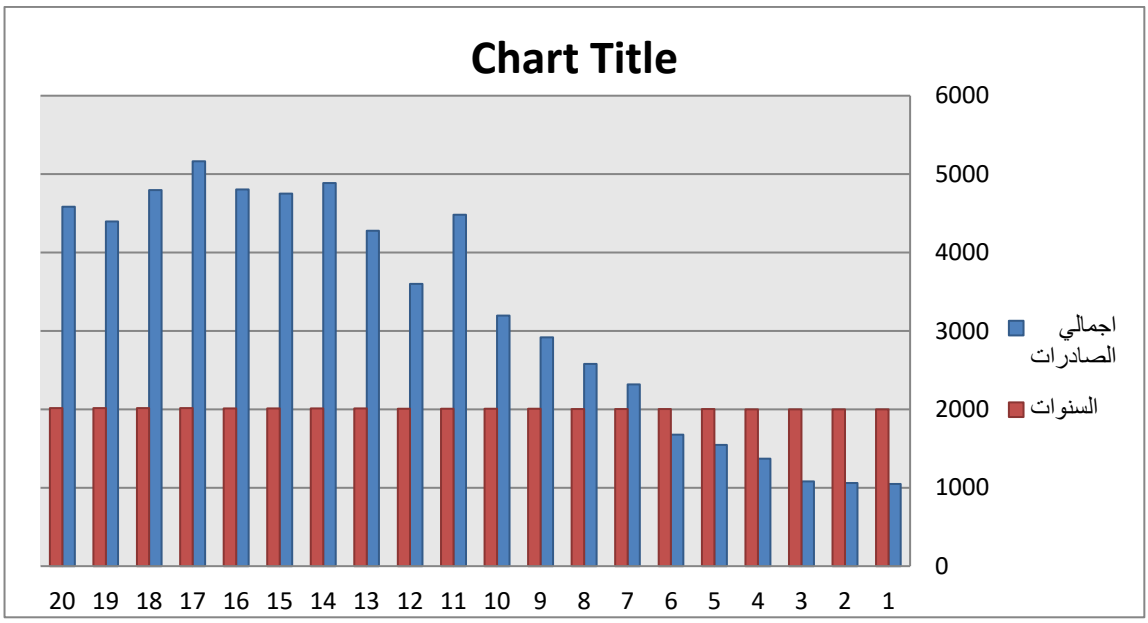

المصدر. احصائيات البنك المركزي/الاردني /للإحصاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول السابق رقم (1), والشكل رقم (1) يتضح لنا أن الصادرات الأردنية نمت وتطورت خلال الفترات الماضية، فقد سجلت أدنى حصيلة لها خلال فترة الدراسة سنة 1998 بقيمة 1046.382 مليون دينار أردني ، ومنذ ذلك العام استمرت الصادرات بالنمو التدريجي والمتسارع على مدار عدة سنوات حتى سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2014 بقيمة 5163.029 مليون دينار أردني بزيادة مقدارها خمس أضعاف ما كانت علية في عام 1998 ، وهذا ما يؤكد سعي الحكومة الأردنية نحو تنمية وتطور الصادرات من خلال دعمها في بلوغ الهدف المرسوم اليه وهو زيادة الصادرات والمتمثل في الوصول إلى تصدير ما قيمته 5 مليار دينار، وذلك من خلال سلسلة الإجراءات كالإعفاءات والتحفيزات والتشجيعات التي قدمتها الحكومة الأردنية .

2-1-8 سياسات تنمية الصادرات .

يرى (عبد الله ، 2015) و(بابكر، 2006) ان هناك ثلاثة أنواع من السياسات التي تعمل على تنمية قطاع الصادرات وخاصة في البلدان النامية وهي على النحو الاتي:-

اولا- السياسات الصناعية والتجارية التقليدية : وتتضمن هذه السياسة:

أ- سياسات الدعم والإعانات -: تتمثل أهم أشكال هذا الدعم في النقاط التالية:

1- الدعم الحكومي المالي المباشر .

2- الاستثناءات الضريبية التي تقدمها الحكومة كالإعفاء من ضريبة الأرباح.

3- الإعانات الخاصة ببعض المدخلات الوسيطة .

4- إعفاء ادوات ومستلزمات الإنتاج كافة التي يتم استيرادها من الرسوم والضرائب الجمركية أو إعادتها بعد التصدير .

5- تقديم أشكال القروض كافة لتمويل تنمية الصادرات بأسعار فائدة منخفضة أو رمزية ، وتعديل سعر الصرف للمصدرين .

6- الدعم غير المباشر من الحكومة كدعم خدمات المياه والكهرباء لكافة الأنشطة التصديرية .

السياسات الجمركية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوجد هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم في عملية تنمية وتشجيع الأنشطة التصديرية ، نذكر منها:

1- نظام الدروباك : ويقصد بهذا النظام بأنه نظام لرد الضرائب الجمركية على كافة مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد عملية التصدير.

2- نظام الاعفاء المؤقت أو الكامل للضرائب الجمركية على مستلزمات إنتاج كافة السلعة المصدرة .

3- نظام الإيداع : ويقصد بهذا النظام بعملية إيقاف تحصيل جميع الضرائب الجمركية التي يجري العمل بها على جميع مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة ولمدة زمنية معينة .

4- انشاء المناطق الحرة : تهدف عملية إنشاء المناطق الحرة إلى العمل على تنمية وتشجيع وإقامة العديد من الصناعات التصديرية .

ثانيا- السياسة التوجيهية :

تتمثل أهم السياسات التوجيهية في عملية التصدير من خلال تقديم العديد من الإصلاحات والبرامج الهادفة إلى خلق البيئة الملائمة لتنمية وتشجيع قطاع الصادرات ، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من خلال حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لعملية دعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية أمام العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية .

ثالثا - السياسات الاستراتيجية:

تعتمد السياسات الاستراتيجية بشكل مباشر على السياسات التجارية والصناعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في رفع القدرة التنافسية للقطاعات المحورية وتنمية الصادرات في أطار الهامش التي تسمح به بنود الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

، ويتمثل مثل هذا الاستخدام في الربط بين الحوافز والإعفاءات التي تقدم للصناعات من تخفيضات ضريبية وائتمانية وضمانات مالية وخدمات دعم بكل معايير الانجاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-1-2 الصادرات الصناعية .

يتطلب التوسع في التجارة الخارجية للعديد من الدول القيام بالتنويع في سلعها المصدرة ، مع ايجاد مجموعة من الصادرات لها المقدرة على مواجهة جميع التغييرات الاقتصادية ، ويتوقف استمرار هذه المجموعة ونجاحها على مدى الطلب الخارجي، وعلى حجم الأسواق المناسبة لهذه الصادرات، فكثير من دول العالم تصب كل اهتمامها على تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية كونها تعد من أهم أشكال وطرق الدخول الى الأسواق الدولية، حيث يرجع الاهتمام المتزايد بالصادرات الصناعية نتيجة لما تقوم به من دور كبير في تنمية الصناعات الوطنية والدخل الوطني، كون أن نسبة عالية من الدخل الوطني بالعديد من الدول يتوقف على ما ينفقه المستهلكون في دول أخرى ، وعليه تعد الصادرات الصناعية مصدر مهم لدخول النقد الأجنبي الى البلد والذي يستخدم لتغطية نفقات الاستيراد للسلع الأساسية من الدول الصناعية (الضمور ، 2004) .

لذا تعد مرحلة تحديد السياسة الصناعية في أي بلد من المراحل الأساسية لتحقيق التنمية الصناعية والتي تقود بشكل سريع ومباشر الى التنمية الاقتصادية ، الا أن المسألة الجوهرية هنا ليست في السرعة لتحقيق اقتصاد معين ولكن تكمن في اعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، فهي تعد المسالة الجوهرية لدعم التنمية المستدامة ، اذ يمكن تحقيق ذلك من خلال القيام بعمليات التصنيع الكفء والمتمثلة بربط العملية التصنيعة بالتجارة الدولية ، فقد سعت العديد من الدول الصناعية لتحقيق الاداء الاقتصادي الكفوء حيث بدأت بالتحول نحو سياسة تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية ، وخاصة تلك الدول التي اتبعت سياسة الخصخصة ، فضلا عن توجهات كل من البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال الاصلاحات الاقتصادية للعديد من الدول النامية ومنها الاردن ، وذلك للدور المتميز لنمو الصادرات الصناعية فيه والتي حققت تغيرات بهيكل الناتج المحلي الاجمالي (حاجي ، 2005) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-9-1 مفهوم الصادرات الصناعية .

نتيجة للتطورات الاقتصادية المتلاحقة التي شهدتها معظم دول العالم في العقود الثلاث الماضية ، فقد اتجهت العديد من الدول ومنها الدول النامية إلى تبني عمليات التصنيع الكفؤ وذلك بهدف الخروج من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها ، والاتجاه أيضا الى اتباع إستراتيجية لتنمية وتشجيع الصادرات، ويكون ذلك الأمر من خلال رسم سياسة تصنيعية في تلك البلدان تقوم على أساس وضع قاعدة صناعية تكون قادرة على إنتاج سلع منافسة في الأسواق الخارجية ، وقد حققت العديد من الدول التي تبنت إستراتيجية التوجه الخارجي بتنمية الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ولعل من أهم هذه الدول مجموعة دول شمال وجنوب شرق آسيا (براوين ، 2015) .

فقد عرف شطناوي وملاوي (2016) الصادرات الصناعية بأنها " أحد أنواع الصادرات تتضمن عرض السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع الى أسواق خارج حدود الدولة ، لتحقيق قيمة الى الدخل القومي من العمليات الصناعية" .

وعرف قاسم (2008) الصادرات الصناعية بأنها " السلع التي اجريت عليها بعض عمليات التصنيع التحويلية والتي ما زالت بحاجة الى عمليات تصنيعية أخرى مثل الخيوط والجلود والورق وغيرها أو السلع التي تمت مراحل تصنيعها مثل المعلبات والمشروبات ومنتجات النفط والملابس والأحذية والكهربائيات والتي يتم بيعها في أسواق خارج حدود الدولة ، لتحقيق هدف ومنفعة معينة".

وعلى ضوء التعريفات التي سبقت يمكن تعريف الصادرات الصناعية بأنها: السلع الصناعية المصنعة أو نصف المصنعة الزائدة عن حاجة القطاع الصناعي للدولة والتي يتم طرحها في الأسواق خارج حدود الدولة لبيعها وتحقيق زيادة في الدخل القومي لسد عجز ميزان المدفوعات لتغطية المستوردات من السلع الأساسية

2-1-9-2 اسهام الصادرات الصناعية في تطوير القطاع المالي .

تسهم الصادرات الصناعية في زيادة تطور القطاعات المالية الاقتصادية ، بحيث تتمثل اسهاماتها في النقاط التالية (Do & Levchenko , 2006) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- المرونة في الأسعار: تنعكس الزيادة في التجارة الخارجية والصادرات الصناعية ايجابا بالزيادة في مرونة أسعار السلع الصناعية ، الأمر الذي يحقق فائضا للمستهلكين ، اذ باستطاعتهم استغلال هذه المرونة لزيادة مدخراتهم المالية .

2- تقديم الحوافز: تؤدي الزيادة الحاصلة جراء التجارة الخارجية الى مضاعفة الحوافز المقدمة للشركات الصناعية المصدرة، مما يشجعها على الدخول في المنافسة ، الأمر الذي يزيد من التطور المالي لها .

3- التقلبات في الدخل وعدم التأكد: فالزيادة في التجارة الخارجية تؤدي الى زيادة وتقلبات في الدخل، فعندها يتجه أفراد المجتمع إلى زيادة الأموال المخصصة للتأمين بأشكاله المتعددة

4- الجودة المؤسسية: تحدد هذه الجودة حسب نشأت عمل مؤسسات الدولة على مدى الفترات الطويلة ، فالمؤسسات ذات الجودة العالية تحقق نمو في الصادرات الصناعية ، الأمر الذي ينعكس على النمو المالي للقطاعات (Johnson & Robinson, 2001) .

من هنا يمكن القول أن التطور في الصادرات الصناعية ليس باتجاه واحد وانما التطور يكون شامل النشاطات المالية كاملة بحث يؤدي الى المساهمة في زيادة الدخل للأفراد والشركات وللدولة وهذا بالمجمل يحقق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها .

2-1-9-3 العوامل المؤثرة على تنمية الصادرات الصناعية .

هناك عدد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على المبادلات التجارية في التجارة الدولية بوجه عام وعلى تنمية الصادرات الصناعية بوجه خاص ومن هذه العوامل الرئيسية ما يلي (أبو طاهر، 2014) :

1- أثر مبادئ منظمة التجارة العالمية على الصادرات الصناعية : تلزم منظمة التجارة العالمية جميع الدول الأعضاء بدون تمييز أو استثناء بجميع السياسات التي تتبعها ، فلا يجوز لدولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تتخذ أي اجراء كيفما كان نوعه بشكل يميز أو يفضل منتج دولة عضو على منتج دولة عضو أخرى ، ويتجلى ذلك في المبادئ الموجودة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تلزم فيها جميع أعضائها وهي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية ، فعندما وضعت منظمة التجارة العالمية مبدأ عدم فرض قيود كمية على المنتجات الصناعية فهذا أمر يعد قاعدة تسهم في تنمية وتشجيع الصادرات ، وأيضا عندما تضع القيود على الاستيراد فان ذلك يكون عائقا يبتغى منه حماية غير مباشرة للمنتج الوطني وتدعيم النشاط الانتاجي .

2- أثر خفض الرسوم الجمركية وتثبيتها على الصادرات الصناعية :

تلزم منظمة التجارة العالمية جميع الدول الأعضاء لديها بدون تمييز أو استثناء بتقديم جداول تشمل تقديم كافة الدول الأعضاء تنازلات جمركية مع ضرورة الالتزام من الكل

بتخفيضها تدريجيا وعدم اعادة اجراء الرفع عليها مستقبلا أي بمعنى تثبيتها عند مستوى معين ، الأمر الذي يتيح للشركات المصدرة فرصا هامة لدخول هذه الأسواق والاستقرار فيها ، يشجعها على وضع استراتيجيات تصديرية لها على المدى المتوسط والبعيد فيما يخص المنتجات أو القطاعات المستهدفة ، كما تمنح المبادئ نوع من التوقعات المستمرة والضرورية في وضع الاستراتيجيات التصديرية ، فقد وضعت منظمة التجارة العالمية عدة اتفاقيات توثر بشكل كبير على الصادرات الصناعية ، بحيث يمكن تصنيفها الى اتفاقيات تخص تسهيل التجارة، واتفاقيات حمائية ، واتفاقيات معيارية .

3- أثر انعكاس الاتفاقيات والقواعد المتعلقة بتسهيل التجارة على الصادرات الصناعية: قامت منظمة التجارة العالمية بوضع العديد من الاتفاقيات والقواعد التي تهدف الى تيسير وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء لإزالة بعض المحددات والعوائق المفترض وقوعها في عمليات التصدير للمنتجات والسلع الصناعية ، حيث تحتكم عمليات الاستيراد والتصدير حسب هذه الاتفاقيات والقواعد الى التقييم الجمركي والتراخيص والفحص قبل الشحن وقواعد المنشأ التي تم وضعها خلال جولة أوروكواي التفاوضية والتي أصبحت جزءا من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تلزم جميع أعضائها الزاما تاما .

2-1-9-4 تطور الصادرات الصناعية في الأردن ومساهمتها في الصادرات الاجمالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2) يبين الصادرات الصناعية ومساهمتها في الصادرات الاجمالية

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات(%)
1998	1046.382	612.71	58.55
1999	1061.363	658.95	62.08
2000	1080.827	714.97	66.15
2001	1372.350	967.68	70.51
2002	1546.758	1214.00	78.48
2003	1675.075	1319.00	78.74
2004	2316.616	2007.00	86.63
2005	2580.213	2296.00	88.98
2006	2919.320	2607.00	89.30
2007	3193.787	2778.60	86.69
2008	4481.123	3924.00	87.56
2009	3599.156	3066.00	85.18
2010	4276.984	3120.10	72.95
2011	4885.837	4371.00	89.46
2012	4749.750	4307.10	90.68
2013	4806.243	4285.60	89.16
2014	5163.209	4560.00	88.31
2015	4795.358	4257.10	88.77
2016	4396.351	3992.00	90.80
2017	4584.224	4009.00	87.45

المصدر :: البنك المركزي، البيانات الاحصائية، قطاع التجارة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (2) أن مساهمة الصادرات الصناعية الأردنية في الصادرات الإجمالية عالية جداً ، وذلك نظرا لما يتميز به هذا القطاع الصناعي في تكوينه لنسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الوطنية من جهة والسوق العالمية من جهة أخرى وذلك في إطار تنمية وتشجيع عملية التصدير، مع الجهود المبذولة من الحكومة للرفع من فعالية هذا القطاع في العديد من المؤسسات الإنتاجية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، إذ تنحصر نسب مساهمة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات ما بين% 58.55 كأقل قيمة و % 90.68 كأعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة .

كما نلاحظ من الجدول السابق أن نسب الصادرات الصناعية تصاعدت وبشكل تدريجي كبير وملحوظ وبنسب عالية من عام 1988 لغاية عام 2012 ومن ثم انخفضت بشكل تدريجي لغاية عام 2015 و من ثم ارتفعت في عام 2016 ومن ثم انخفاض مرة اخرى ويعزى سبب ذلك الى عدم الاستقرار في حصيلتها خلال الفترة المدروسة بسبب اغلاق كافة المنافذ الحدودية والتصدير الى دول الجوار كالعراق وسوريا واليمن وليبيا وهي من الدول الرئيسية التي يصدر اليها جزء كبير من الصادرات الأردنية ، إذ تراوحت بين ارتفاعها تارة وانخفاضها تارة أخرى وذلك بنسب متفاوتة بين الفترات، فقد حققت أكبر قيمة مصدرة في هذا القطاع سنة 2014 بقيمة تقدر ب 4560.00 مليون دينار أردني أي زيادة ثمانية أضعاف تقريبا للقيمة المحققة سنة 1998 مما يوضح تكاثف الجهود الساعية إلى ترقية صادرات هذا القطاع من طرف الحكومة .

وعلى الصعيد الوطني، تعرضت الصادرات الأردنية وخاصة الصناعية منها خلال عدد من السنوات الثلاث الأخيرة للعديد من المشاكل والتحديات، لعل كان من أبرزها كما ذكرنا سابقا اغلاق كافة الحدود والمنافذ البرية والجوية والبحرية مع كل من دول العراق وسوريا واليمن وليبيا والتي كانت سوقا كبيرا وجاذباً ومصدرا رئيسياً لما يقارب 30% من الصادرات الوطنية، فعلى الرغم من وصول هذه الصادرات الى ما يزيد عن 120 سوق عالمي الا أنه وفي خلال عام 2017 دخلت الصادرات الأردنية على 14 دولة فقط أي ما يقارب 80% تقريبا من الصادرات الوطنية ، كل ما تم ذكرة كان له اثر فعال في حركة السلع من الاردن والى الدول الاخرى في ضخ السلع في الاسواق الخارجية ، فقد ارتبط الحديث عن الصادرات الوطنية بالحديث عن الصادرات الصناعية لكونها تلعب الدور الأساسي والجوهري والمكون الرئيسي للصادرات الوطنية حيث وصلت في العديد من الفترات الى ما يقارب 90% من اجمالي الصادرات . وبحسب بيانات البنك المركزي فقد حققت الصادرات الصناعية الأردنية خلال العام 2017 نمواً في الصادرات بما نسبته 2% ليصل حجمها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى ما يقارب 4.01 مليار دينار مقارنة بحوالي 3.99 مليار خلال العام 2016، لتسهم بذلك الصادرات الصناعية بنمو يقارب 1.1% من الصادرات الوطنية خلال العام 2017 .

الشكل رقم (2): يبين تطور الصادرات الصناعية الأردنية خلال الأعوام 2011-2017 / مليار دينار

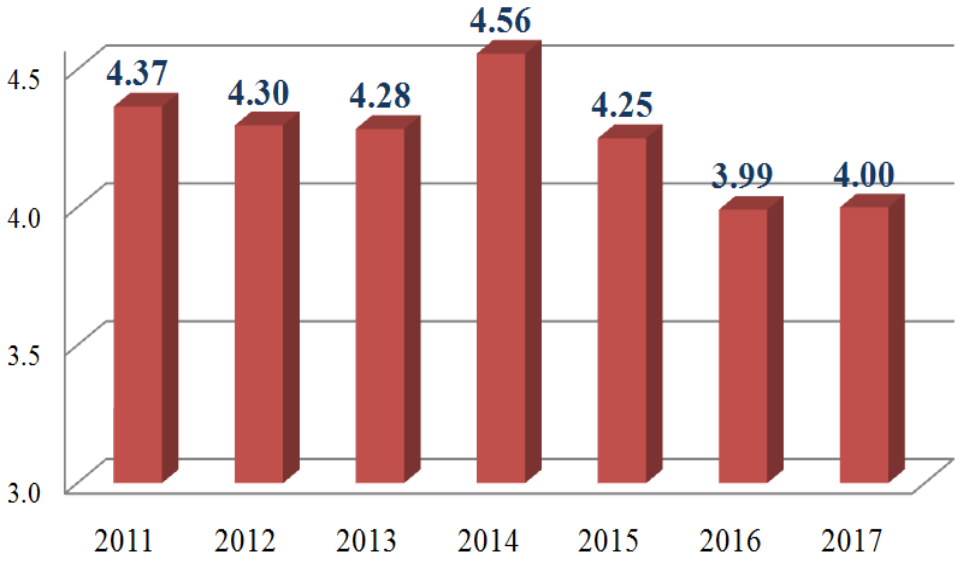

المصدر: البنك المركزي ، البيانات الاحصائية ، قطاع التجارة الخارجية

يوضح الشكل السابق، مقدار التطور في حجم الصادرات الصناعية الأردنية خلال الخمس أعوام الماضية، فقد تبين من خلال الشكل الانخفاض الكبير لحجم الصادرات الصناعية الأردنية ما بعد العام 2015 وكان السبب هو اغلاق كافة الحدود مع كل كافة البلدان التي يوجد فيها عدم استقرار سياسي وعسكري ، على أمل من الله أن يتحسن الوضع خلال العام 2018 وخاصه بعد اعادة فتح معبر نصيب مع الطرف السوري ومعبر طريبيل الحدودي مع جمهورية العراق مؤخراً ، وموافقة الجانب العراقي على اعفاء أكثر من 540 سلعة أردنية من الرسوم الجمركية الموردة إلى السوق العراقي ، الأمر الذي يعزز الزيادة في حجم الصادرات الأردنية إلى السوق العراقية ، والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-10 أثر المتغيرات الاقتصادية على الصادرات الصناعية .

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية تؤثر على جانب الصادرات بشكل عام وعلى الصادرات الصناعية بوجه الخصوص ، والتي يمكن إجمالها في المتغيرات التالية. (برواين، 2015):

1- سعر الصرف: يعد سعر الصرف من المتغيرات الهامة لعرض الصادرات، حيث يعكس سعر الصرف الحقيقي كافة حركات الأسعار الموجودة في الدولة بالنسبة لكافة شركائها في العملية التجارية ، ويكون سعر الصرف بين عملة الدولة المصدرة وشركائها في العملية التجارية ، وبالتالي فهو متغير يعكس القدرة التنافسية لصادرات الدولة في السوق العالمي . لذا يعتمد تأثير التغير في سعر الصرف على عرض الصادرات من خلال عدة عوامل أهمها:

المرونة في العرض المحلي في الطلب على الصادرات :توجد هناك علاقة غير مباشرة فعملية الطلب على الصادرات تربط بين سعر الصرف الأسمى وبين العرض من الصادرات فالزيادة الحاصلة في سعر الصرف تشير الى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي ذلك الأمر إلى الانخفاض في أسعار الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية ، وعليه فإذا كانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات عالية فان ذلك يؤدي إلى زيادة في الطلب الخارجي على الصادرات ، مما يحفز ذلك على زيادة الإنتاج المحلي للمنتجات المصدرة بنسبة تعتمد على مرونة العرض المحلي بالنسبة للطلب على الصادرات .

هيكل الصادرات : يلعب التنوع في التركيب السلعي لصادرات الدولة دورا كبيرا في سعر الصرف، فكلما تزايد التنوع في التركيب السلعي للصادرات ازاد تأثير سعر الصرف الاسمي على عرض الصادرات .

2- الاستثمار الأجنبي: تربط الاستثمار الأجنبي بالصادرات علاقة غير مباشرة، وتكون تلك العلاقة عن طريق الإنتاج المحلي الذي يعد القاعدة الأساسية والمهمة التي يرتكز عليها عرض الصادرات ، فحسب مبادئ النظرية الاقتصادية تعد الزيادة في معدل التراكم لرأس المال شرط أساسي لزيادة الإنتاج المحلي ، ونشير هنا إلى أن الاستثمار الأجنبي كأحد محددات عرض الصادرات لا يقصد به فقط حجم الاستثمار الأجنبي وإنما الأهم من ذلك هو جودة الاستثمار الأجنبي ونوعيته ، فقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور جوهري في نمو الصادرات في العديد من الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على عرض الصادرات ، لذا تعتبر العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والصادرات من أهم الأسس التي يرتكز عليها اختيار السياسة التنموية في الدولة، فقد قامت العديد من البحوث والدراسات بقياس العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج أو نصيب الفرد من هذا الناتج، وذلك بهدف التعرف على دور الصادرات في أداء الاقتصاد ، حيث ينظر للصادرات على أنها محرك للنمو الاقتصادي، فتأثير الناتج الاجمالي على نمو الصادرات يختلف من دولة إلى أخرى ففي كثير من الدول يعد عنصر غير كافي لنمو الصادرات فيها ، وعليه يمكن القول بأنه كلما زادت درجة الطاقة الإنتاجية المستغلة مع زيادة المرونة في العرض المحلي كلما ازدادت كمية السلع القابلة للتجارة والمتاحة للتصدير.

2-1-11 المعوقات والقيود التي تحد من عملية التصدير .

صنفت العديد من الدراسات كدراسة (Leonidou, 2004) مجموعة من القيود والمعوقات التي تحد من عملية التصدير الى خارج الدولة الى مجموعتين رئيسيتين هي :

1- المعوقات والقيود الداخلية : وتتمثل هذه القيود المعوقات بالمصادر التنظيمية للشركة وتتضمن معوقات تسويقية ، وظيفية ، معلوماتية .

2- المعوقات والقيود الخارجية : وتتمثل هذه القيود والمعوقات بالبيئة المحلية التي تعمل فيها الشركة وتتضمن معوقات إجرائية ، حكومية ، بيئية ومعوقات تتعلق بمهمة الشركة

كما صنفت دراسة (Shaw & Darroch, 2004) معوقات التصدير إلى خمسِ مجموعات هي:

1- معوقات مالية .

2- معوقات ادارية .

3- معوقات ترتبط بالسوق المحلي والأجنبي .

4- معوقات ترتبط بالصناعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- معوقات ترتبط بالشركة نفسها .

كما أشارت دراسة كل من (Julian & Ahmed, 2005) إلى أن في معظم الدراسات السابقة توافقت بشكل عام على أن المعوقات والقيود التصديرية الأساسية تتضمن ما يلي:

1- ضعف جاذبية السوق التصديري .

2- عدم اتفاق الممارسات في الأسواق التصديرية مع الممارسات مع الأسواق التجارية المحلية.

3- وجود مشاكل في إدارة التصدير .

4- عدم الوصول إلى القنوات التوزيعية المناسبة .

5- عدم التكيف مع احتياجات السوق الخارجية وأيضا مع السياسات الحكومية .

كما صنفت دراسة كل من(Tesfom & Lutz, 2006) معوقات التصدير في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العديد من الدول النامية الى خمس مجموعات رئيسية وهي:

1- معوقات تتعلق بالشركة .

2- معوقات تتعلق بالمنتَج .

3- معوقات تتعلق بالصناعة .

4- معوقات تتعلق بالسوق التصديري .

5- معوقات تتعلق بالبيئة الكلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 المبحث الثاني: الميزان التجاري الأردني .

2-2-1 تمهيد :

يعد الميزان التجاري من أهم الموازين الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين ، ولعلّ هدف الحد من العجز المتفاقم فيه من أهم الأهداف التي تطمح لتحقيقها الخطط التنموية ، فالميزان التجاري الأردني كان ولا يزال يعاني من عجز ضخم يزداد من سنة لأخرى. ويعزى هذا العجز إلى قلة تنوع الصادرات الأردنية التي تركز معظمها في صناعات استخراجية كالفوسفات والبوتاس إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية، ناهيك عن ارتفاع معدلات الاستهلاك في الأردن خاصة الاستهلاك الترفيهي والكمالي ، كما أن ضعف القاعدة الانتاجية في الأردن لا تكفي لتوفير المستوى اللازم من السلع الرأسمالية والوسيطة والسلع الاستهلاكية الضرورية مما يدفع الأردن إلى الاستهلاك على نطاق واسع وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في العجز في الميزان التجاري فإن الاقتصاد الأردني كان قادراً على تمويل جزء كبير من هذا العجز من فائض ميزان الخدمات وصافي التحويلات (المجالي والقرالة ، 2015) .

وعليه يعد الاهتمام بدراسة مفهوم الميزان التجاري بأهميته ودوره في الفكر الاقتصادي، ومعرفة أسباب العجز فيه ومحدداته من المواضيع الأساسية والهامة على المستوى الاقتصادي، والذي فعلا يستحق البحث والتعمق فيه كونه يشكل عنصرا رئيسيا وفاعلا لتحسين الاقتصاد الكلي ويعد مؤشرا للمقارنة بين الاقتصاديات في الدول المختلفة لتحديد مستوى الاداء الاقتصادي والقدرة التنافسية لكافة الأنشطة على مستوى دولة ، كون الميزان التجاري الجزء الاساسي في ميزان المدفوعات من خلال بيانه للنشاط الانتاجي لما له اثر في بيان اذا كان هنالك عجز ام لا ومدى درجة القدرة الشرائية من تلبية احتياجات الاقتصاد من خلال المعاملات التجارية والمتمثلة في مبادلات السلع فاذا زادة وقيمة الصادرات على قيمة الواردات ففي هذه الحالة يكون الميزان ايجابي اما اذا كان العكس أي زيادة قيمه المواد المستوردة على قيمة المواد المصدرة ففي هذه الحالة يشير الى وجود عجز في الميزان .حيث يمثل الميزان التجاري صافي قيمة المواد المستوردة وقيمة المواد المصدرة وعادة ما تكون المواد المصدرة بالعملة المحلية والمواد المستوردة في العملة الاجنبية ويمكن قياسه خلال فترات زمنية اما ان تكون فصلية او نصف سنوية او في نهاية السنة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رصيد الميزان التجاري = اجمالي قيمة الصادرات - اجمالي قيمة المستوردات

لما له اهمية كبيرة في ميزان المدفوعات مما يمكن قياس تنافسية البلد اتجاه البلدان الاخرى فاذا كان الميزان ايجابي هذا يدل على ان الصناعة كفؤة جدا وان النظام التجارية يعمل بشكل جيد وبالتالي تسعى كل الدول للوصول الى ميزان تجاري ايجابي .

2-2-2 مفهوم الميزان التجاري

اختلف العديد من الكتاب والباحثين في علم الاقتصاد في تعريفهم لمفهوم الميزان التجاري، فكل التعريفات تصب في سياق واحد فقد تم التعبير عن هذه المفهوم في دراساتهم .

يعرف الميزان التجاري balance of trad على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات. ، فإن من الممكن القول ان كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً موجباً ورصيداً دائناً، وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى إنفاق عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً سالباً ورصيداً مديناً. فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات

تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة. ونتيجة محصلة طرفي الحساب، أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين، يظهر للدارس رصيد معين، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون إيجابياً، أما إذا كانت قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً. ويطلق الاقتصاديون على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح ، كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي اسم الميزان التجاري الخاسر. ومن خلال ما تقدم هنالك عدة تعاريف كما في ادناه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث عرفه (Onafowora, 2003) بأنه "هو نسبة الصادرات الى الواردات أو العكس".

وعرف كل من (Lane, & Milest, 2002) الميزان التجاري بأنه "ميزان التجارة في السلع والخدمات والتحويلات".

كما ويعرفه عبيد (2010) بأنه " نسبة الصادرات السلعية الحقيقية الى الواردات السلعية الحقيقي".

وعرف (خلف ، 2018) الميزان التجاري بأنه " الحساب الذي تسجل به كافة العمليات التجارية التي تخص انتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها ، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز".

وعرف (يوسف ، 2007) الميزان التجاري على أنه " رصيد المعلومات التجارية ، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا".

بناءا على التعريفات السابقة يمكن تعريف مفهوم الميزان التجاري على أنه "جزء من ميزان المدفوعات، يعد كمقياس تستخدمه الدولة للتجارة في السلع والخدمات لقياس نسبة الصادرات الى نسبة الواردات ما اذا كان هناك عجز او فائض في الميزان.

3-2-2 أهمية الميزان التجاري .

يلعب الميزان التجاري دوراً مهما وأساسيا للتنمية إقتصاد الدولة، فهو يعد أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات في الدولة لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويقيم العلاقة بين الصادرات والواردات للدوله ، فعندما يكون في حالة توازن أو فائض في الميزان التجاري فإن هذا الأمر يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، وبالمقابل إذا كان حالة عجز في الميزان التجاري فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية، فهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، لذا تكمن أهمية الميزان التجاري كونه يعتبر من أهم المؤشرات والمقاييس الرقمية للوضعية الخارجية للدولة ، وأنه ويعمل على تحقيق الرفاهية والكفاءة والقوة الاقتصادية لها (خلف ، 2018) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2-2 أقسام الميزان التجاري .

يقسم الميزان التجاري الى قسمين رئيسين يتمثل القسم الأول في الميزان التجاري السلعي، والقسم الثاني هو الميزان التجاري الخدمي، ويمكن التعرف على هذين الميزانين كما يلي (عبد الجليل ، 2012) :

1- الميزان التجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة) .

حسب هذا الميزان يتم تسجيل قيمة المعاملات للسلع والخدمات المادية الملموسة سواء كانت تلك السلع والخدمات تعد من الصادرات أم من الواردات، ويعد هذا الميزان أحد أكثر الحسابات أهمية في التعاملات الدولية، حيث يتم فيه تسجل فيه كافة الصادرات من السلع المادية بقيد في الطرف دائن، أما الواردات بقيد في الطرف المدين .

2- الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة) .

حسب هذا الميزان يتم تسجيل قيمة كافة المعاملات والخدمات الغير ملموسة و المتبادلة بين الدول سواء كانت تلك الخدمات تعد من الصادرات أم من الواردات ، ويعد هذا الميزان أيضا أحد أكثر الحسابات أهمية في التعاملات الدولية ، حيث يتم فيه تسجل فيه كافة الصادرات من الخدمات الغير ملموسة و المتبادلة بقيد في الطرف دائن ، أما الواردات من تلك الخدمات تسجل بقيد في الطرف المدين .

5-2-2 الميزان التجاري في الفكر الاقتصادي .

تعود العديد من الاراء الحالية حول مفهوم الميزان التجاري إلى القرون السابع والثامن عشر فقد اطلق عليه الاقتصاديين أسم المذهب التجاري، فقد رأى التجاريون في تلك القرون أن مدى استفادة الدولة من التجارة الدولية تعتمد بالأساس على مدى امتلاكها وضع ملائم للميزان التجاري(أن تكون الصادرات أكبر من الواردات)، حيث كانوا رجالات الأعمال ينظرون الى الميزان التجاري للدولة بأنه مشابه لحساب الأرباح والخسائر للشركة ، فتجاوز قيمة الإيرادات عن قيمة المصروفات للشركة يمثل ربح للشركة ، وكذلك الدولة فالزيادة في قيمة الصادرات على الواردات يمثل وجود فائض في الميزان التجاري للدولة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أوضح التجاريون بأن الدولة لابد لها من أن تستفيد قدر الامكان من السياسات الحمائية التي تعمل على تشجيع الصادرات وتقلل من الواردات ونظراً ان معظم التعاملات الدولية التي كانت تحدث خلال القرنين السابع والثامن عشر كانت تدفع بالذهب والفضة، فالتجاريون قاموا بالدفاع عن فائض التجارة، فمن خلال هذا الفائض تستطيع الدولة أن تحتفظ بالكثير من العملة النفيسة وبالتالي تصبح دولة غنية (عبيد ، 2010)

وبعد التجاريون أضاف بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين عدد من الحجج التي تعارض رأي التجاريون حول الميزان التجاري ، فقد قرر أنصار هذه المدرسة بأن شروط التجارة للدولة تعد مهمة جدا، واعتبروا أن التجارة الخارجية تعد المحدد الأول للنمو الاقتصادي و قد أكدوا على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي ، حيث أوضحوا أن الدولة تكون في وضعية أفضل عندما تحصل على أكبر قدر من الواردات وبنسبة من الصادرات، وقد ركز الكلاسيكيون على أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدًا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فاعل ، وقد هاجم الكلاسيك السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري ، كما لم يفرقوا بين الصادرات الدولة والمبيعات الشركة وبذلك فقد ارتكبوا أخطا في هذا الأمر، اذ تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي حسب نظرة الكلاسيك بطريقتين رئيسيتين (سعيدي ، 2002):

الطريقة الأولى: تحليل جانب العرض في الاقتصاد ، انبثقت هذه الطريقة من النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو الاقتصادي والتي ترى بأن أهم مصدري النمو الاقتصادي هما الزيادة في عوامل الانتاج والتطور في كفاءة الانتاج ، حيث يعتقد بأن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي تأتي من خلال البواقي .

الطريقة الثانية: تحليل جانب الطلب في الاقتصاد ، يعرف هذا التحليل بأنه التحليل ما بعد الرأي الكينزي ، ووفقا لهذه الطريقة فان زيادة الصادرات تزيد الطلب الكلي مما بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج . (سعيدي ، 2002) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-2-2 العوامل الاقتصادية المؤثرة في الميزان التجاري .

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي ، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي ، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات في البلد، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة، حيث يوجد هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الميزان التجاري ، وتتمثل هذه العوامل في ما يلي: (حجاز ، 2003) .

1- التضخم : يعد التضخم من العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع والخدمات ، بحيث تصبح أسعارها أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، وعلى ضوء ذلك الأمر ستنخفض الصادرات وتزداد الواردات ، وذلك كون ان أسعار السلع والخدمات الأجنبية ستصبح أكثر جاذبية بالنسبة لكافة القطاعات والأفراد في المجتمع مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا .

2- معدل نمو الناتج المحلي : يعبر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد الدولة في سنة ما ، حيث تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي لأجراء التنبؤات الاقتصادية المهمة كونه تشترك فيه جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع .

3- التغير في أسعار الفائدة : يؤثر التغير في سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، ويكون ذلك بهدف استثمار رؤوس الأموال في تملك سندات ذات عائد عالي ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أسعار الصرف : يؤدي ارتفاع اسعار الصرف للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات التي تنتج محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة لكافة القطاعات والأفراد في المجتمع ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة كافة القطاعات والأفراد في المجتمع .

2-2-7 أسباب عجز الميزان التجاري في الأردن .

يواجه الأردن عجزاً كبيراً وبشكل مستمر في الميزان التجاري ، الأمر الذي يشكل عبئًا متزايدًا في المديونية مع اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات للدولة ، حيث تشير الاحصاءات إلى أن الميزان التجاري الأردني يعاني من العجز المزمن والمتزايد، فقد بلغ متوسط نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بحدود 80 %، في حين وصل مقدار هذا العجز إلى ما قيمته 11116.98 مليار دينار أردني . وتحسنت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات عام 2015 بشكل طفيف حيث شكلت ما نسبته 35.9%، وشكلت المستوردات 64.1 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 ، بالمقابل شكلت الصادرات % 20.8 منه لنفس العام .فقد انخفضت الصادرات الصناعية بشكل عام خلال عام 2015 مقارنة بعام 2013 وعام

2014 بمعدل 20.9 % فشكلت اهميتها تقريبا نسبة 88 % من الصادرات الوطنية وارتفعت بنسبة 19.2 % عام 2016 وشكلت أهميتها 89 % من الصادرات الوطنية (البنك المركزي الأردني ، احصائيات 2018) .

وعلى ضوء ذلك يمكن للباحث ذكر أهم الأسباب التي تزيد من عجز الميزان التجاري بالأردن:

1- الزيادة في قيمة المستوردات بنسب أعلى بكثير من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات ، فقد وصلت قيمة المستوردات في الأردن أكثر من ثلاث أضعاف قيمة الصادرات ، على الرغم من الجهود التي تقوم فيها الحكومة الأردنية من أجل زيادة صادراتها .

2- عدم العمل على تحميل المصدرين بمبالغ مقابل الخدمات الادارية التي تقدم لهم لعملية التصدير .

3- التخفيضات الجمركية المتعاقبة والمتتالية في عمليات استيراد متطلبات الانتاج من الخارج واعادة التصدير

4- انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية والتي انطوى عليها الغاء التشريعات الجمركية على واردات المنتجات وخاصة بين الدول العربية الذين هم أعضاء في الاتفاقيات لدى المنظمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- اعفاء المشاريع الجديدة في بعض القطاعات من الضرائب والرسوم على وارداتها من الانتاج مما جعل العديد من المستثمرين وخاصة الأجانب يعزفون عن شراء ما يتوفر لهم في الأسواق المحلية .

الجدول رقم (3) يبين العجز المتزايد في الميزان التجاري الأردني مقابل الصادرات والواردات الاجمالية (بالمليون دينار اردني)

السنة	اجمالي الصادرات	اجمالي الواردات	الميزان التجاري
1998	1046.382	2714.374	-1667.992
1999	1061.363	2635.207	-1573.844
2000	1080.827	3259.404	-2178.577
2001	1372.350	3453.729	-2081379
2002	1546.758	3599.160	-2052.402
2003	1675.075	4072.008	-2396.933
2004	2316.616	5799.241	-3482.625
2005	2580.213	7442.864	-4862.651
2006	2919.320	8187.725	-5268.405
2007	3193.787	9722.194	-6528.407
2008	4481.123	12060.895	-7579.772
2009	3599.156	10107.696	-6508.54
2010	4276.984	11050.126	-6773.142
2011	4885.837	13440.215	-8554.378
2012	4749.750	14733.749	-9983.999
2013	4806.243	15667.344	-10861.101
2014	5163.209	16280.189	-11116.98
2015	4795.358	14537.182	-9741.824
2016	4396.351	13720.374	-9324.023
2017	4584.224	14553.717	-9969.493

المصدر :: البنك المركزي، البيانات الاحصائية، قطاع التجارة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (3) أعلاه وبالرجوع الى المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية التي تتمثل بقيمة اجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (1998- 2017) نجد أن ميـــزان التجارة الأردني قد سلـــك اتجاه تصاعدي في العجز خلال هـــذه الـفـــتـــرة حـــيـــث بلغ أكبر عجز له عام 2014 بحوالي 11116.98 مليون دينار ، حيث سجلت الصادرات والواردات معدلات تذبذب في ثلاث فترات بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الحروب على العراق وسوريا واليمن وليبيا ، الأمر الذي أثر وبشكل مباشر على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى التجارة الخارجية بشكل خاص .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2 المبحث الثالث : الاقتصاد الأردني .

2-3-1 تمهيد:

يعد الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد خدمي، ويرتبط باقتصاديات الدول المحيطة به أكثر من أية دولة بالعالم ، بحيث يتصف هذا الاقتصاد بالانكشاف الاقتصادي مع الخارج ، الأمر الذي أثر وبشكل سلبي على سياساته الاقتصادية الداخلية التي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار، فقد واجه هذا الاقتصاد أزمات نتيجة بعض تطبيق السياسات الاقتصادية الغير دقيقة، ومن أهمها الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن خلال الفترة 1989 - 1987، والتي اضطرت الأردن جرائها إلى تطبيق العديد من الاجراءات التصحيحية في الفترة الممتدة بين 1998 - 1992 ، والتي تضمنت تحرير المال وإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، وخصخصة عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة (المجالي و القرالة ، 2015) .

2-3-2 خصائص ومميزات الاقتصاد الأردني .

يمتاز الاقتصاد الأردني بالعديد من الخصائص والمميزات الهامة والتي تميزه عن العديد من اقتصاديات الدول النامية ، ومن هذه الخصائص ما يلي(البنك المركزي ، 2017) .

1- البنية الاقتصادية : يّتصف الاقتصاد الأردني في بنيته بأنه اقتصاد خدماتي ، اذ يسهم القطاع الخدمي فيه بما يقارب % 65 من إجمال الناتج المحلي الاجمالي ، أما القطاع الإنتاجي السلعي فيسهم بما يقارب % 35 فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود ذلك الأمر الى زيادة النفقات العسكرية والاعتماد بشكل كبير على التجارة الخارجية .

2- المالية العامة : يتصف الاقتصاد الأردني بوجود عجز كبير ودائم بين اجمالي الإيرادات العامة الكلية والنفقات العامة في الحكومة المركزية ، اذ ما تزال الإيرادات العامة لا تستطيع عن تغطية النّفقات الجارية والرأسمالية في الموازنة العامة ، بالرغم من زيادة نسبة هذه الايرادات، كما أن العجز المزمن والمستمر في ميزان المدفوعات كان أحد الأسباب الرئيسية ، وذلك لاعتماد الحكومة على التمويل الخارجي لتمويل الانفاق الرأسمالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- النمو السكاني: يعد معدل النمو السكاني وبشكل مطرد من المعدلات المرتفعة في الأردن ، فقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال فترة الدراسة أكثر من 5.1 % ويرجع السبب في ذلك الى الهجرات القسرية للاجئين من الدول المجاورة كالعراق وسوريا وليبيا واليمن وأزمة الخليج ، إضافة إلى الزيادة الطبيعية .

4- الاعتماد على الضرائب والمساعدات الخارجية: يعتمد الاقتصاد الأردني على الضرائب غير المباشرة في تغطية عجز الحكومة ، ويعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات والقروض الخارجية.

2-3-3 مؤشرات الاقتصاد الأردني .

نتيجة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الأردن خلال العقدين السابقين ، جعلت من الاقتصاد الأردني أن يتجه الى مرحلة تحتاج الى التخطيط الدقيق لكافة الاحتمالات والبدائل التي تؤدي الى عمل اختلال في البيئة الاقتصادية الداخلية والخارجية، فكان لا بد من وضع سياسات مالية ونقدية من شأنها اعادة الثقة في تحديد المسار الكلية للاقتصاد لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، وعليه كان لا بد من التعرف على بعض المؤشرات الهامة لقياس الأداء الكلي للاقتصاد هذه الدراسة ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

2-3-3-1 ميزان المدفوعات .

يشكل ميزان المدفوعات أداة ومؤشر هام يعمل على مساعدة الحكومة على التخطيط والتوجيه للعلاقات الاقتصادية الخارجية، كالتخطيط للتجارة الخارجية من الجوانب السلعية والجغرافية أو عندما تضع الدولة السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات التي تدون فيه مهمة وضرورية لكافة القطاعات في الدولة في مجالات التمويل والتجارة الخارجية، فالمعاملات الاقتصادية التي تربط أي بلد مع بلدان العالم الخارجي هي ناتجه عن اندماجه في الاقتصاد الدولي ، وبذلك يمكن ان يقيس الموقف البلد الدولي .

ويقوم اعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج ، الأمر الذي يجعله من الناحية المحاسبية في توازن، فالجانب الدائن في القيد تندرج تحته جميع الايرادات التي تحصل عليها الدولة في تعاملاتها مع العالم الخارجي ، أما الجانب المدين فيندرج تحته جميع المدفوعات التي تؤديها الدولة في تعاملاتها مع العالم الخارجي، حيث تشكل عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات عدد من الصعوبات أهمها مشكلة التفريق بين المقيم والغير مقيم، وأيضا اختلاف اسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت (البطاينة ، 2015) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد لا يعني عجز الميزان التجاري الكثير بالنسبة لبعض الدول . ولكنه قد يعني الكثير بالنسبة لبعضها الآخر. الدول الكبرى، كالولايات المتحدة مثلا، يعاني ميزان مدفوعاتها عجزا دائما لكنها لا تشكوا من أية آثار سلبية .حيث ان العجز في ميزان المدفوعات الاميركي قارب 1.4 بليون دولار يوميا في نهاية عام 2005 ، ولكن الاقتصاد الاميركي رغم ذلك ظل قويا متحديا للعديد من الاقتصاديات الاخرى دون ان يتأثر جراء هذا العجز على أي نحو ظاهر. أما الحال في الدول الصغرى كالأردن مثلا فإن العجز في ميزان مدفوعاتها لا يمكن التقليل من شأنه او تجاهل اثره لأن الاعتماد على كونه لا يؤثر باقتصاديات الدول الكبرى لا يعني انه لا يؤثر على الدول الصغيرة لاختلاف الاسباب المكونة له في الحالتين. الولايات المتحدة تستورد الكثير من سلعها الاستهلاكية إلا ان حجما كبيرا من وارداتها يتحقق بفعل حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تمارسها الشركات الاميركية خارج اراضيها .وبالتالي فإن المدفوعات الاميركية نحو الخارج يذهب جانب كبير منها لتسديد مستحقات الشركات الاميركية التي تعمل في الخارج وتصدر إلى اراضيها.

وبالتالي فإن جانبا كبيرا من تلك الاموال يعود بشكل او بآخر إلى السوق الاميركي على نحو ارباح للشركات الاميركية العاملة في الخارج. أما العجز في ميزان المدفوعات الاردني فإن اسبابه عديدة ومعروفة ومنها الظروف الاخيرة و المحيطة في الاردن كما هو الحال عليه في العالم الاول . لا شك ان سياسات الانفتاح على الخارج بغرض التبادل المفتوح مع الآخرين والرغبة في إدخال واخراج السلع الصناعية وغيرها على امل ان يساهم في تعجيل عملية التنمية، إلا ان الافراط في إدخال ادوات الاتصال المعاصرة دون القدرة على زيادة الصادرات اثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات الاردني .

2-3-3-2 الناتج المحلي الاجمالي .

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشر هام للحسابات القومية للدولة ، ويعد أيضا من أكثر الطرق تطبيقا وأهمية من أجل قياس الأداء الاقتصادي لتلك الدول، لذا يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يقوم اقتصاد الدولة على انتاجها في سنة معينة ، وذلك يعد من أكثر المعايير شمولا ، كما يتضح من تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعد تدفق(Flow)، حيث تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي من قبل العديد من الاقتصاديين وذلك من أجل اجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة ، كون هذا الناتج تشترك فيه كافة عناصر الإنتاج التي تتاح للمجتمع (فضل الله ، 2016) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً مهما وأساسيا الاقتصاد أي دولة وخاصة أن الأفراد يعتبروه أحد أهم المراجع المهمة لهم لأجل معرفة أي القطاعات تشكل حالة نمو أم لا . فعندما يكون الناتج المحلي في حالة انكماش فهذا يعتبر دليل غير مطمئن ، لأن ذلك يعني انخفاض في الإنفاق والأرباح والأهم من ذلك ترتفع معدلات البطالة . وبالمقابل من ذلك فإن ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم مما يدفع البنوك المركزية لرفع معدلات الفائدة للحد من التضخم .لكن هناك نقاط ضعف للناتج المحلي للدولة حيث أنه لا يغطي التغيرات في القطاعات التالية: توزيع الدخل على الأفراد ، جودة الحياة، المستوى المعيشي وغيرها (محمود ، 2007) .

فقد شهد أداء الاقتصاد الأردني استقرارا اقتصاديا خلال العامين الماضيين، فبرغم من حالات عدم اليقين السائدة في الأردن ، وحالات الاضرابات التي تسود بعض الدول المجاورة الا أن مؤشرات الاقتصاد الداخلي والخارجي أظهرت تحسننا ملحوظا في أداء الاقتصاد الأردني وفي مقدمتها الصادرات الوطنية والسياحة ، فقد حافظ الاقتصاد الاردني خلال عام 2016 على معدل نمو بلغ 2% وسجل المستوى العام للأسعار تضخم بلغ نسبته 3.3% ليصل عجز الموازنة الى انخفاض

الى ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع العجز المالي من الناتج بنسبة 3.2% في عام 2016 هذا اضافة الى التسجيل في ميزان المدفوعات متضمنا المنح والمساعدات حيث بلغ العجز ما نسبته 10.6% من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2017 ، مقارنه مع 9.5% خلال عام 2016 (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2 المبحث الرابع : الدراسات السابقة .

قام الباحث بإجراء مسح للدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة ، وتمت الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات ما يلي:

1-4-2 الدراسات العربية .

1-دراسة السواعي (2017) بعنوان " محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة " .

هدفت الدراسة الى قياس العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين الميزان التجاري والدخل وعرض النقد وسعر الصرف الحقيقي الفعال لحالة الاقتصاد الأردني ، باستخدام منهجية اختبار الحدود لاختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ .

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)؛ للتحقق من وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين الميزان التجاري ومحدداته خلال الفترة 1976-2013 . حيث أشارت النتيجة الاحصائية لاختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات .

توصلت أهم نتائج الدراسة إلى أن عرض النقد والدخل يلعبان دور فعال في تحديد سلوك الميزان التجاري، كما يساعد سعر الصرف في تحسين الميزان التجاري .

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصت الدراسة بضرورة توطين صناعات قوية في الأردن تعمل على زيادة التشغيل وزيادة الدخول ، وهذا من شأنه زيادة الصادرات ، وتحسين الميزان التجاري .

2- دراسة (شطناوي وملاوي، 2016) بعنوان" أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن : دراسة تطبيقية 1980-2010"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن خلال الفترة (1980-2010).

استخدمت الدراسة تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، وتبيَن أن هذه المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها ولكنها تصبح ساكنة عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى . كما تم تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، واختبار جرينجر للسببية .

توصلت أهم نتائج الدراسة إلى أن وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين الصادرات الصناعية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وأن الصادرات الصناعية تؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين كل من رأس المال والعمل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسببها رأس المال والعمل .

اشارة هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة تعزيز سياسة إعفاء الصادرات الأردنية من الرسوم والضرائب المختلفة .كما توصي برفع كفاءة الأردنيين العاملين في القطاع

التصديري، وخاصة أن نتائج هذه الدراسة بينت وجود علاقة سببية تبادلية بين عنصري العمل والصادرات الصناعية .

3-دراسة (المجالي والقرالة، 2015) " أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة من 1980- 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة الواقعة من 2011) - 1980).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام الباحثان نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) لتقدير العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي والميزان التجاري ، وتم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز لاختبار الاستقرارية في السلاسل الزمنية ، وتبين أيضا بأن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستواها فيما استقرت هذه المتغيرات على الفرق الثاني ، كما طبق الباحثان اختبار السببية لجرينجر لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة ، أظهرت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة احادية الاتجاه بين متغيري الدين العام والعجز في الميزان التجاري ، وقد أظهرت النتائج من خلال الدراسة وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري، وهذا الأمر فسر الاستهلاك في الأموال المقترضة كان لصالح الاستيراد بدلا من توجيهها للاستثمارات المنتجة ، ولكن وبسبب التراجع في الطلب على القروض الخارجية فان هذا الأثر لن يستمر طويلا ، وأيضا لن يكون له دلالة إحصائية على المدى الطويل والسبب في ذلك انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية .

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصت الدراسة بضرورة المباشرة بأعداد برنامج إصلاح اقتصادي وطني حتى لا تضطر الحكومة الأردنية اللجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاقتراض منها .

4- دراسة (برواين ، 2015) " العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل التي تحدد وتؤثر في حجم نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 - 2102 .

استخدمت الدراسة النهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال وضع نموذج قياسي يفسر تغير حجم الصادرات الصناعية خلال فترة الدراسة، وذلك باعتبار أن قضية تنمية الصادرات الصناعية أصبحت من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده بشكل كلي على الصادرات النفطية، واعتمد الباحث أيضا على المنهج التحليلي الكمي الذي اشتمل على عدد من الأساليب القياسية الحديثة لتحديد تأثير متغيرات نموذج الدراسة على هيكل الصادرات الصناعية الجزائرية .

أظهرت أهم نتائج الدراسة أن ما 10 % من التغير الحاصل في الصادرات الصناعية تفسره التغيرات الحاصلة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والناتج المحلي الخام ، وهذه النسبة تتماشى مع ما جاء في النظرية الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تنمية الصادرات الصناعية لأنها تعتمد على عوامل داخلية وخارجية تتوقف على الطلب على الصادرات الصناعية .

5- دراسة (حاجي، 2005) " الصادرات الصناعية و أثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي للمدة-2000 1980..الأردن حالة دراسية .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية ومن ثم تقدير وتحليل أثر الصادرات الصناعية في قدرتها على تحقيق تغييرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ، في حين توضح مشكلة البحث أن تحديد العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية . ومن ثم محاولة التأثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية تعد مسالة مهمة باتجاه رفع معدلات الصادرات الصناعية .

أشارت فرضية الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الصادرات الصناعية وتحقيق التغييرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي. فقد تم اجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليلين الوصفي والكمي وذلك على وفق المنهج التجريبي بالتطبيق على حالة الاردن .

خلصت أهم نتائج الدراسة إلى أن ساسة تشجيع الصادرات الصناعية تؤدي الى احداث آثار حركية داخل الاقتصاد ، كما أنها تؤدي الى مكاسب ناتجة عن تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية ، وأن نمو القطاع التصديري يؤدي الى تحقيق مستوى كبير من التراكم ، فضلا عن قدرته على اضفاء موضوعي للحداثة داخل الاقتصاد

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصت الدراسة بضرورة التوسع في اقامة صناعات متعددة للتصدير ذلك للاستفادة من مزايا وفورات الحجم .

2-4-2 الدراسات الأجنبية .

دراسة بول (Kalaitzi, & Cleeve, 2014) بعنوان

Export-led growth in the UAE: multivariate causality between primary exports, manufactured exports and economic growth

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة الى قياس درجة النمو الاقتصادي المعتمدة على الصادرات الأولية والصادرات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 1981-2012، مع التركيز على السببية بين الصادرات الأولية والصادرات المصنعة والنمو الاقتصادي.

لتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات على بيانات مقطعية استخدمت فيها اختبارات جذر الوحدة لفحص خصائص السلسلة الزمنية للمتغيرات، في حين تم إجراء اختبار التكامل المشترك يوهانس لتأكيد أو عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. وعلاوة على ذلك يتم تطبيق اختبار Granger متعدد المتغيرات وسببية نسخة معدلة من اختبار والد لدراسة اتجاه السببية على المدى القصير والمدى الطويل على التوالي.

أظهرت أهم نتائج الدراسة أن الصادرات الصناعية تساهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات الأولية على المدى الطويل. بالإضافة إلى هذه الدراسة تقدم دليلاً لدعم السببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات الصناعية والنمو الاقتصادي على المدى القصير ، في حين أظهرت النتائج أن فرضية نمو الصادرات صالحة في المدى الطويل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصى الباحث بضرورة دراسة العلاقة بين حجم الصادرات التي ترتبط بشكل ايجابي مع الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري.

2-دراسة بول (Asif, 2014) بعنوان

India Balance: A Comparison between Pakistan & Determinants of Trade

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الميزان التجاري لباكستان والهند، من حيث تأثير الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف والتحويلات على الميزان التجاري . لتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات على بيانات مقطعية استخدمت فيها بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1981 - 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت أهم نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للهند وباكستان له تأثير إيجابي كبير في الميزان التجاري، وكان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي كبير في الميزان التجاري لباكستان وأثر إيجابي كبير في الميزان التجاري للهند، وكان لسعر الصرف تأثير سلبي كبير في الميزان التجاري في كل من الهند وباكستان، وتأثير سلبي كبير للتحويلات المالية لباكستان، وأثر إيجابي كبير في الميزان التجاري في الهند.

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصى الباحث بضرورة دراسة العلاقة بين حجم الصادرات التي ترتبط بشكل ايجابي مع الميزان التجاري.

3-دراسة (Kennedy,2013) بعنوان: "Kenya's Foreign trade balance: An Empirical investigation".

هدفت الدراسة لتقييم وبحث محددات الميزان التجاري في كينيا في المدى الطويل والمدى القصير.

استخدمت الدراسة منهجية جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة - 2012 1963 .

أظهرت أهم نتائج الدراسة إلى أن معاملات الميزان التجاري ترتبط بشكل إيجابي مع عجز الموازنة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسعار الصرف .كما أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي

المباشر له تأثير إيجابي في الميزان التجاري .كما أظهرت أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يحسن الميزان التجاري بطريقة قوية وكبيرة.

بناءا على نتائج الدراسة السابقة أوصى الباحث بضرورة تقييم منهج المرونة ومنهج الاستيعاب والمنهج النقدي على الميزان التجاري من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

4-دراسة (Falk, 2008) "

Determinants of the Trade Balance in Industrialized Countries

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة الى بحث دراسة المحددات التي تعترض الميزان التجاري في الدول الصناعية والناشئة .

ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات على بيانات مقطعية للفترة (1990-2007)

.

أظهرت أهم نتائج الدراسة بأن الميزان التجاري ارتبط (كمتغير تابع) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً مع نصيب الفرد من الناتج الأجنبي الحقيقي للشركاء التجاريين، وعلاقة سالبة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، أما سعر الصرف فقد ارتبط بعلاقة سالبة بالميزان التجاري .

بناء على نتائج الدراسة السابقة أوصى الباحث بضرورة العمل على تنمية الصادرات بالنسبة للدول التي تعاني من عجز في الميازان التجاري لسد هذا العجز.

5-دراسة (Mishal, 2007) "

Determinants of the Trade Balance in Industrialized Countries

هدفت هذه الدراسة قياس العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة بتحليل أثر النمو في الصادرات الصناعية والصادرات الأولية على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة الواقعة بين (1964 - 2004) ،

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان ذلك من خلال تطبيق اختبار أسلوب متجه الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ لبيانات سنوية، فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين جزئيتين الأولى للفترة الممتدة من (1964 - 1988) وتبين من نتائجها ثبوت فرضية دفع الصادرات للنمو، أما الفترة الثانية الممتدة من (1989 - 2004) فقد بينت نتائجها أن النمو الاقتصادي يسبب النمو في الصادرات الأولية.

بناء على نتائج الدراسة السابقة أوصى الباحث بأنه يتوجب على صانعي السياسات الاقتصادية في الأردن عدم الانحياز في سياساتهم لتنمية الصادرات الصناعية على حساب الصادرات الأولية؛ وذلك للأهمية الصادرات الصناعية الأساسية والمهمة في الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تهدف الدراسات السابقة على قياس اثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في فترات مختلفة وكذلك دراسة الميزان التجاري بشكل منفرد عن الصادرات . وكذلك ما مدى تأثير الدين العام على الميزان التجاري ضمن فترات زمنية مختلفة , وان الصادرات توثر ايجابياً او سلبا في الناتج المحلي الاجمالي . حيث تمييزه هذه الدراسة باعتمادها على مدى تأثير الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الاردني للفترة من(2017 – 1998) واستخدمه في الدراسة برنامج

(E-Views) واستخدام المربعات الصغرى لاختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة , كونها من الدراسات القليلة التي ركزت على اثر الصادرات على الميزان التجاري . كون الصادرات لها الدور الكبير في توفير العملة الصعبة للبلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 منهج الدراسة

3-2 مصادر جمع المعلومات

3-3 الاختبارات المستخدمة بالتحليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

1-3 منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها ، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها ، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات .

2-3 مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية .

المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة ، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

3-3 الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية ، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل ، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر-(Dickey Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة .

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا ، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا ، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) ، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا ، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة ، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى ، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى ، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا ، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى ، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار

استقرار السلاسل الزمنية ، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips & Perron) .

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني ، 2007) ، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا ، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0) ، بشكل عام فإن السلسلة (Xt) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة . (Seddighi et al., 2000)

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية ، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي ، 2005) . ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة،

أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988)(PP) . واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن . ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009) ، والاختبارات التقليدية ، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية .

قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- اختبار الاستقرارية .

2- اختبار الارتباط الذاتي .

3- اختبار تجانس التباين للأخطاء .

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

5- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات .

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية ، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات

الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (4) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى , حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% , وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) , لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين , وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4) اختبار فيليبس بيرن (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	Prob	PP	Prob	النتيجة
ME	المستوى	-1.1525	0.6706	-1.1618	0.6667	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.3576	0.0006	-5.3968	0.0005	مستقرة
TB	المستوى	-1.2866	0.6105	-0.7926	0.7970	غير مستقرة
	الفرق الأول	-3.5961	0.0208	-2.4594	0.0322	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

4- اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(5) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

جدول(5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation		Probability
F-statistic	1.7432	0.3622
Obs-R-square	3.1212	0.2642

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

5- اختبار تجانس التباين للأخطاء .

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey , حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(6) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(6) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedaticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		probability
F-Statistic	3.3454	0.245
Obs-R-square	4.0211	0.234
Scaled explained	0.4752	0.736

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

6- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

يتبين من نتائج جدول(7) ومن خلال قيمة Jarque-Bera وقيمتها الاحتمالية (0.1183) والتي كانت اكبر من 5 % إن الأخطاء تتوزع طبيعياً

جدول(7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

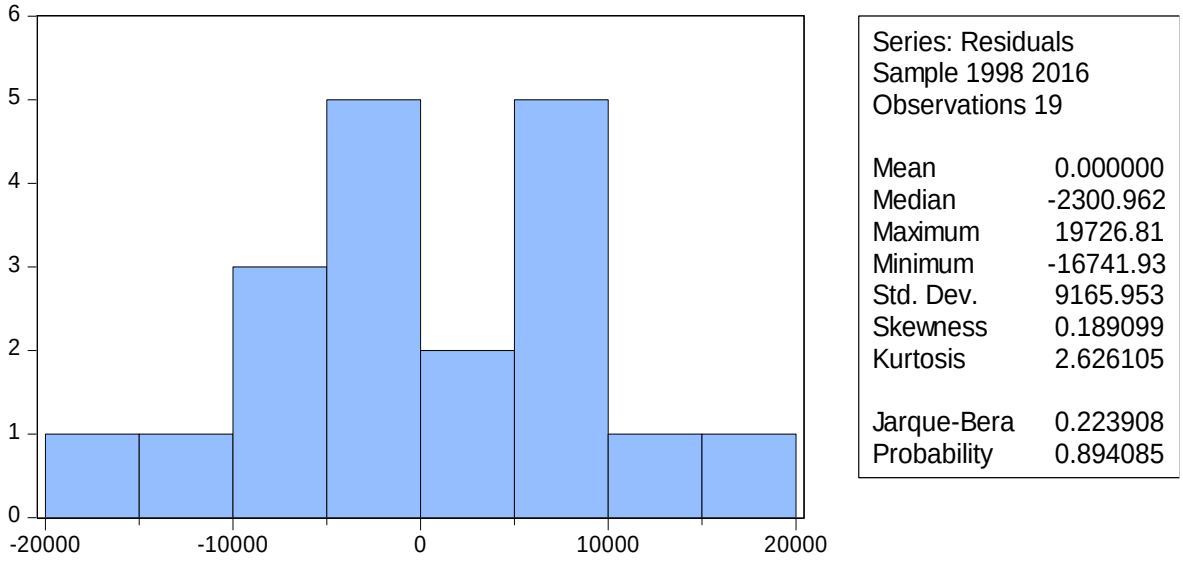

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E VIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات .

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov, وشابيرو Shapiro-Wilk , حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا . وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (8) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت

اكبر من 5% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي .

جدول (8) نَتائِج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
ME	0.07	0.200(*)	0.935	0.243
TB	0.154	0.197	0.795	0.372

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E VIEWS.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار أصبحت البيانات جاهزة للتحليل , وبالتالي أصبح بالإمكان قياس اثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني للفترة من 1998 ولغاية 2017 تم اعتماد النموذج القياسي التالي :

$$TB = \beta 0 + \beta 1\ ME + U$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث :

المتغير تابع

TB : الميزان التجاري الأردني

المتغير المستقل

ME : الصادرات الصناعية

$\beta 0$: مقطع الانحدار

$\beta 1$: معامل الانحدار لقياس اثر المتغير المستقل على المتغير التابع

U : الخطاء العشوائي

4-3 فرضية الدراسة:

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني

الجدول (9) يبين نتائج الانحدار, ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سلبي ومعنوي للصادرات الصناعية في الميزان التجاري الأردني حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.83- , أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الصادرات الصناعية يودي إلى 0.83- % من التغير في الميزان التجاري الأردني , وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للصادرات الصناعية في الميزان التجاري الأردني , وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات الصناعية في الميزان التجاري الأردني .

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 30% من التغيرات في الميزان التجاري الأردني تعود إلى الصادرات الصناعية , كما يتبين من خلال قيمة F (6.88)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعنويتها إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

جدول(9) نتائج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: D(TB)				
Method: Least Squares				
Date: 10/23/18 Time: 13:39				
Sample: 1998 2016				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1951.262	1830.357	-1.066055	0.3022
D(ME)	-0.835978	0.318581	-2.624071	0.0184
R-squared	0.300875	F-statistic		6.885748
Adjusted R-squared	0.257180	Prob(F-statistic)		0.018417

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E VIEWS.

TB= -1951.262-0.835ME

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

4-1 نتائج الدراسة

4-2 توصيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 نتائج الدراسة

تبين من خلال اختبارات التحليل الاحصائي النتائج التالية :

1- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى, حيث أن القيمة المعنوية لكل من الاختبارين اكبر من 5% , وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) , وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكل من الاختبارين , وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

2- وجود تأثير سلبي ومعنوي للصادرات الصناعية في الميزان التجاري الأردني حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.835 , أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الصادرات الصناعية يودي إلى 0.835- % من التغير في الميزان التجاري الأردني , وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

للصادرات الصناعية في الميزان التجاري الأردني , وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات الصناعية في الميزان التجاري الأردني .

3- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 30% من التغيرات في الميزان التجاري الأردني تعود إلى الصادرات الصناعية , كما يتبين من خلال قيمة F (6.88) ومعنويتها إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 توصيات الدراسة .

بناءا على نتائج الدراسة السابقة الذكر تم تقديم التوصيات التالية:

1- إن وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني يحتم على صناع القرار في المملكة التوجه إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي كإقامة مناطق حرة للإنتاج الصناعي ، مما يمنح المشروع مطلق الحرية في الإنتاج والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج دون تدخل الجهات الحكومية مما يشجع على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال التي من شانها أن تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الصناعي .

2- ضرورة تركيز الأردن على تطوير هيكل إنتاجي متنوع والتقليل من الاعتماد على المنتجات الأولية في هيكل صادراتها والعمل على زيادة الصناعات مما يعمل على زيادة القيمة المضافة لها وهذا يعمل على تشجيع الصناعات المحلية للتقليل من المستوردات .

3- يجب مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية بشكل دوري سنوي لتحديد قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية ومدى كفاءتها في خدمة وتنمية الصادرات الصناعية الأردنية والتركيز على علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول حسب أهميتها الاقتصادية والتجارية للأردن وبحيث يعطى أولوية للعلاقات مع الدول العربية التي تشكل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولا: المراجع العربية .

1- أحمد، عبد الله علي. (2009) . الصادرات الصناعية السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة (1992 - 2007) . مجلة المصرفي ، العدد 52 السودان ، ص 10-19 .

2- أبن عوف ، عبد المطلب ورحمة ، الضاوي . (2016) . أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الصناعية غير البترولية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1992 - 2014 م . مجلة الدراسات العليا ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين المجلد 6 ، العدد 23 ، السودان ، ص 54-71 .

3- أبو طاهر ، حسن (2014) التشريعات القانونية واثارها على الصادرات الصناعية : التشريعات والنظم القانونية الدولية ، أوراق عمل مؤتمر الصناعيين الرابع عشر : الصادرات الصناعية - الفرص والتحديات- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - جويك - سلطنة عمان .

4- بابكر ، مصطفى (2006) الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، مجلة جسر التنمية- الكويت ، المجلد5 ، العدد50 ، ص 2-16 ، الكويت .

5- برواين ، شهرزاد (2015) العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية ، مجلة الاستراتيجية والتنمية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ، العدد9 ، ص 161-190 ، الجزائر .

6- البطاينة ، ابراهيم محمد (2015) أثر محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات 2009 – 1995 ، المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الادارية ، المجلد35 ، العدد1، ص 119-136 ، مصر.

7- بن سالم ، التجاني (2016) دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014) ، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد قياسي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- البنك المركزي الأردني (2018) ، البيانات الاحصائية، قطاع التجارة الخارجية - المملكة الأردنية الهاشمية .

9- البنك المركزي الأردني (2017) ، النشرات الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة ، متوفر عبر http://www.cbj.gov.jo/

التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2018

10- تودارو ، ميشيل (2009) التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني ، ومحمود حامد محمود عبد الرزاق ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية .

11- جسام محمد صالح (2015) أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق اسيا وفق أنموذج "الاوز الطائر"- كوريا الجنوبية - دراسة حالة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد7 ، العدد13 ، ص 130-157 ، العراق .

12- حاجي، أنمار أمين (2005) . الصادرات الصناعية و أثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي للمدة : 1980 -2002الأردن حالة دراسية ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد27 عدد 79 العراق . ص 38-27 .

13- حجاز بسام (2003) العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

14- خلف ، قاسم جبار (2018) الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010 -2016) ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، المجلد14 ، العدد41 ، ص 477-498 ، العراق .

15- السحيباني ، صالح إبراهيم (2007) ، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية) ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

16- لعلاوي عمر (2007) تشخيص التصدير بالمؤسسة و تحليل البيئة الخارجية و دورهما في تحديد لاستراتيجية غزو الأسواق الدولية ، الملتقى العربي الخامس فبي التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تونس، ماي ، ص ص: 152-149

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17- سعيدي ، وصاف (2002) تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد1 ، جامعة ورقلة ، ص 6-17 ، الجزائر .

18- السواعي ، خالد محمد (2017) . محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ، جامعة الزرقاء ، مجلد17 عدد1 الاردن . ص 138-149 .

19- شطناوي ، ميس وملاوي ، أحمد (2016) . أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن : دراسة تطبيقية 1980 – 2010 ، مجلة مؤته للبحوث والدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد31 عدد 1 الاردن . ص 119-164 .

20- الشمري ، محمد ظاهر (2014)" الترابط بين الواردات والصادرات - دراسة حالة الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، الأردن .

21- الظلاعين ، علي فلاح (2017) تصنيف معوقات التصدير المدركة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن وأثرها على الأداء التصديري ، مجلة مؤته للبحوث والدراسات- العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد32 ، العدد2 ، ص 161-192 ، الأردن .

22- عبد الجليل هجيرة (2012) أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية دولية ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والتسير، جامعة تلمسان ، الجزائر .

23- عبد الرزاق ، محمد (2010) الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24- عبد الله ، صديقة باقر (2015) الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ، تقرير مقدم من مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق .

25- العبدلي ، عايد (2005) ، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية . مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، المجلد9 ، العدد (27) ، مصر.

26- عبيد ، جمال محمود (2010) محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (2007 – 1986) ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي ، المجلد14 ، العدد41 ، ص 247-285 ، مصر .

27- عمر ، دينا أحمد (2007) أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 29 ، العدد 86 ، ص 129-146 ، العراق .

28- عواد ، محمد سليمان (2014) أنواع المعلومات التصديرية و أهميتها من وجهة نظر الشركات الأردنية المصدرة ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد29 ، العدد5 ، ص 325-358 ، الأردن .

29- فضل الله ، عادل ادريس (2016) أدوات السياسة المالية وأثرها على الناتج المحلى الإجمالي في السودان الفترة 2014 – 1990 ، مجلة الدراسات العليا - كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين ، المجلد5 ، العدد20 ، ص 67-91 ، السودان .

30- قاسم ، آمال (2008) مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، مصر .

31- القحطاني ، محمد بن دليم (2009) الاسباب الحقيقية وراء تدني حجم الصادرات الصناعية السعودية غير النفطية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة (كلية التجارة جامعة سوهاج) ، المجلد13 ، العدد1 ، ص 207-230 ، مصر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

32- القريوتي ، موسى قاسم (2008) مجموعة العوامل المؤثرة على الأداء التصديري لدى المنشآت الصناعية في الأردن ، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 19-39 ، اربد ، الاردن .

33- المجالي ، خال والقرالة ، حذيفة (2015) أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة من 1980 الى 2011 ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد30 ، العدد 4 ، ص 283-310 ، الأردن .

34- محمود ، يوسف (2007) . الاقتصاديات الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.

35- النجار، فريد (2002) تسويق الصادرات العربية: اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

36- الضمور، هاني حامد (2004) التسويق الدولي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1- Asif, Khola (2014), Determinants of Trade Balance: A Comparison between Pakistan and India, Business Review, 9(1): pp33-46.

2- Do,T. and Levchenko,A.(2007). Comparative Advantage ,Demand for External Finance ,and Financial Development, Journal of Financial Economics . No. 86 ,PP 796-834.

3- Falk, M. (2008), “Determinants of the Trade Balance in Industrialized Countries”, FIW Research Report, No. 13, June.

4- Gujarati, D and Porter, D. (2009). Basic Econimetrics, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

5- Julian, Craig C. and Ahmed, Zafar U. (2005), The impact of barriers to export on export marketing performance. Journal of Global Marketing, 19(1): 71-94.

6- Kennedy, Osoro (2013), Kenya's Foreign trade balance: An Empirical investigation, European Scientific Journal, 9(19): 1857 – 7881.

7- Kalaitzi, A. S., & Cleeve, E. (2018). Export-led growth in the UAE: multivariate causality between primary exports, manufactured exports and economic growth . Journal of Eurasian Business Review, 8(3), pp 341-365 .

8- Lane, P. R. & G. M. Milest-Ferretti (2002), “External Wealth, the Trade Balance, and the Real Exchange Rate”, IMF Working Paper, The International Monetary Fund, Wp/ 02/ 51, March.

9- Leonidou, L. C. (2004). An analysis of the barriers hindering small business export development. Journal of small business management, 42(3), 279-302.

10- Mishal, Zakia. (2007), Structural Change in Exports and Economic Growth: Evidence from Jordan (1964-2004), Dirasat, Administrative Scinces, vol. 34, No. 2, Jordan.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11- Nelson and Plosser(1982),trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics,10,139-162.

12- Onafowora, O. (2003), “Exchange Rate and Trade Balance in East Asia: Is There a J-Curve?” Economic Bulletin, Vol. 5, no. 18, pp. 1 – 12.

13- Phillips and Peron,(1988), Testing for unit root in time series regression biometeriku,75,pp.335-346.

14- Seddighi and Lawler,(2000), Econometrics: practical approach, London, Routledge, pp.396.

15- Shaw, V. and Darroch, J. (2004), “Barriers to internationalisation: a study of entrepreneurial new ventures in New Zealand”, Journal of International Entrepreneurship, 2(4): 327-43.

16- Stock and Watson,(1989), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research.

17- Tesfom, G. and Lutz, C. (2006), “A classification of export marketing problems of small and medium sized manufacturing firms in developing countries”, International journal of emerging markets, 1(3): 262-281.

18- Tyler, W. G. (1981), Growth and Export Expansion in Developing Countries: Some Empirical Evidence, Journal of Development Economics, Vol. 9 (1), PP 121-130.

www.manaraa.com